

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم

(1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية

**Commitment Extent of Palestinian Islamic Banks in Applying the
Financial Accounting Standard No. (1) General Presentation and
Disclosure of the Financial Statements**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: محمود علي حسن الزوا

Signature

التوقيع: علي

Date:

التاريخ: 2015/06/21



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة
المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية

**Commitment Extent of Palestinian Islamic Banks in Applying the
Financial Accounting Standard No. (1) General Presentation and
Disclosure of the Financial Statements.**

إعداد الطالب

محمود علي حسن الزمار

إشراف

أ. د. سالم عبد الله حلس

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1436هـ - 2015م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمود علي حسن الزمار لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1)

الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية

Commitment Extent of Palestinian Islamic Banks in Applying the Financial Accounting Standard No. (1) General Presentation and Disclosure of the Financial Statements

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 12 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/05/30م الساعة الثانية مساءً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. سالم عبدالله حلس
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. علي عبدالله شاهين
.....	مناقشاً خارجياً	د. سالم أحمد صباح

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلِمْتُمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة طه - الآية 114)

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار المحاسبة المالية رقم (1) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"، وذلك لتمكين مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية من فهم القوائم المالية بشكل صحيح وزيادة ثقتهم في هذه القوائم واعتمادهم عليها وتمكينهم من معرفة الوضع الحقيقي للمصرف من خلال توضيح ماهية المعايير المحاسبية وأهمية الالتزام بها، وتوضيح أنواع وطرق الإفصاح عن البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم قائمة للتحقق من مدى التزام المصارف الإسلامية بمعيار المحاسبة المالية رقم (1) واحتوت هذه القائمة على أهم المتطلبات الواجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها وفق المعيار المذكور، وقد تم تطبيق تلك القائمة على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المنشورة عن السنوات 2012، 2013 و 2014 وقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الفلسطينية وهما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تلتزم بمتطلبات المعيار المحاسبي المالي رقم (1) إلى حد كبير، ولكنها لا تلتزم ببعض البنود الهامة من تلك المتطلبات مثل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن وقائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة.

وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بضرورة الالتزام بجميع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) بما في ذلك القوائم المذكورة أعلاه، كما أوصت الدراسة المصارف الإسلامية بتغيير سياستها الحالية الخاصة بعدم جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وترك الأمر للمساهمين ليقوموا بذلك بل يجب عليها أن تقوم بنفسها بجمع الزكاة وتوزيعها تماشياً مع فلسفة المصارف الإسلامية القائمة على التكافل والتنمية الاجتماعية، كما أوصت الدراسة المصارف الإسلامية بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية لزيادة ثقة المتعاملين والمستثمرين في هذه المصارف.

Abstract

This study aimed to examine and determine the extent the Palestinian Islamic banks are committed to the financial accounting standard no. (1) - general presentation and disclosure of financial statements - so as to enable users of the financial statements of the Islamic banks to understand financial statements correctly, and; as a result, confidence in these statements will increase and users will depend on them to find out the real situation of the Bank by clarifying the nature of accounting standards and the importance of adhering to, and clarifying the types and methods of disclosure in financial statements. In order to achieve the objective of the study, the researcher designed a list to verify the extent of the commitment of the Islamic banks with the financial accounting standard number (1). This list contains the most important requirements for Islamic banks to adhere to, and this will be in accordance with the standard. The list has been applied based on the annual reports of Islamic banks published for the years 2012, 2013 and 2014 and the Community of the study contained two Islamic banks, Arab Islamic Bank and Palestine Islamic Bank.

The study found multiple results; most notably Palestinian Islamic Banks abide by the requirements of financial accounting standard no. (1) to a large extent, but meanwhile they do not comply with certain important items of those requirements such as the statement of changes in restricted investments and the statement of sources and uses of the loan fund and the statement of sources and uses of the Zakat Fund.

The study recommended that the Islamic banks need to comply with all the requirements of financial accounting standard no. (1) including the above statements, and recommended that Islamic banks change their current policy of not collecting and distributing Zakat by themselves, and leave it to their shareholders to do so, but they must collect Zakat and distribute it by themselves in line with the philosophy of Islamic banks based on social solidarity and social development. The study also recommended the Islamic banks increase the level of disclosure in financial statements in order to enhance the confidence of customers and investors in these banks.

إهداء

إلى أغلى الناس على قلبي
إلى من سهروا الليالي لراحتي
إلى من جعلت الجنة تحت أقدامهما

إلى والدي العزيزين

حفظهما الله وعافاهما ومد في أعمارهما

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ سالم حلس لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الذي مدني بتوجيهاته الرشيدة ودعمه المتواصل حتى اكتملت هذه الرسالة، وأسأل الله أن يوفقه لما فيه الخير والفائدة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بأرائهم ونصائحهم.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في اكمال هذه الرسالة من الأساتذة والزملاء والأصدقاء.

وأخيرا أتقدم بشكر خاص لجامعتي الموقرة الجامعة الإسلامية بغزة بطاقيها الإداري والأكاديمي لما يبذلونه من جهود في خدمة الطلاب وخاصة كلية التجارة.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان	الرقم
أ	آية	-
ب	الملخص باللغة العربية	-
ج	الملخص باللغة الإنجليزية	-
د	إهداء	-
هـ	شكر وتقدير	-
و	فهرس المحتويات	-
ي	قائمة الجداول	-
ك	قائمة الملاحق	-
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
2	مقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	1.2
4	أهمية الدراسة	1.3
5	أهداف الدراسة	1.4
5	فرضيات الدراسة	1.5
6	متغيرات الدراسة	1.6
6	الدراسات السابقة	1.7
17	التعليق على الدراسات السابقة	1.8
19	الفصل الثاني: عرض القوائم المالية حسب المعيار	2
20	مقدمة	2.1
20	مفهوم المعيار المحاسبي	2.2
21	أهمية المعايير المحاسبية	2.3
21	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	2.4
23	ماهية معايير المحاسبة الإسلامية	2.5
24	نظرة على معيار المحاسبة المالية رقم (1)	2.6
25	عرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب المعيار	2.7

رقم الصفحة	البيان	الرقم
27	الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب المعيار	3
28	مقدمة	3.1
28	مفهوم الإفصاح	3.2
29	أهمية الإفصاح	3.3
30	أنواع الإفصاح	3.4
32	أدوات الإفصاح	3.5
32	القوائم المالية	3.5.1
33	الملاحظات	3.5.2
33	تقرير مراجع الحسابات الخارجي	3.5.3
34	الإيضاحات	3.5.4
34	القوائم الإضافية والكشوف الملحقة	3.5.5
34	تقرير الإدارة	3.5.6
35	متطلبات السوق المالي	3.5.7
35	محددات الإفصاح	3.6
36	التوسع في الإفصاح	3.7
37	نظام الإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية	3.8
39	الفصل الرابع: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية	4
41	مقدمة	4.1
41	مفهوم القوائم المالية	4.2
42	أهداف القوائم المالية	4.3
42	خصائص البيانات المفصح عنها في القوائم المالية	4.4
44	الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية	4.5
44	قائمة المركز المالي	4.6
45	استخدامات قائمة المركز المالي	4.6.1
49	بنود قائمة المركز المالي	4.6.2
49	متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي	4.6.3
50	قائمة الدخل	4.7

رقم الصفحة	البيان	الرقم
51	أهداف قائمة الدخل	4.7.1
51	مفاهيم تحديد الدخل	4.7.2
52	عناصر قائمة الدخل وتبويبها	4.7.3
52	متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل	4.7.4
53	قائمة التدفقات النقدية	4.8
53	أهداف قائمة التدفقات النقدية	4.8.1
54	مكونات قائمة التدفقات النقدية	4.8.2
55	متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات	4.8.3
55	قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	4.9
56	مصادر التغيرات في حقوق الملكية	4.9.1
57	متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	4.9.2
58	قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	4.10
58	متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	4.10.1
59	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة	4.11
60	متطلبات الإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة	4.11.1
60	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن	4.12
61	متطلبات الإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن	4.12.1
62	الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	4.13
62	متطلبات الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	4.13.1
63	الفصل الخامس: تقييم التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار المحاسبة المالية رقم (1)	5
64	مقدمة	5.1
64	منهجية الدراسة	5.2
64	أدوات الدراسة	5.3
64	مجتمع الدراسة	5.4
65	البنك الإسلامي العربي	5.4.1

رقم الصفحة	البيان	الرقم
65	البنك الإسلامي الفلسطيني	5.4.2
66	مصادر جمع البيانات	5.5
66	المصادر الثانوية	5.5.1
66	المصادر الأولية	5.5.2
67	تطبيق أداة الدراسة	5.6
67	حالة البنك الإسلامي العربي	5.6.1
72	حالة البنك الإسلامي الفلسطيني	5.6.2
77	مقارنة بين المصرفين	5.6.3
81	متطلبات الإفصاح التي لم يقم المصرفان بالالتزام بها	5.6.4
83	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	6
84	النتائج	6.1
85	التوصيات	6.2
86	الدراسات المقترحة	6.3
87	قائمة المراجع	-
83	الملاحق	-

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
67	مدى التزام البنك الإسلامي العربي بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) خلال الفترة 2012-2014	جدول 5.1
72	مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) خلال الفترة 2012-2014	جدول 5.2
77	قائمة مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) التي تم دراستها للمصرفين	جدول 5.3
82	قائمة مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) التي لم يلتزم بها المصرفان محل الدراسة	جدول 5.4

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
A	جدول المقابلات	1
B	القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي لعام 2012	2
J	القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي لعام 2013	3
R	القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي لعام 2014	4
Y	القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام 2012	5
EE	القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام 2013	6
LL	القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام 2014	7

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة	1.1
مشكلة الدراسة	1.2
أهمية الدراسة	1.3
أهداف الدراسة	1.4
فرضيات الدراسة	1.5
متغيرات الدراسة	1.6
الدراسات السابقة	1.7
التعليق على الدراسات السابقة	1.8

1.1 مقدمة:

إن انتشار وتنوع المصارف والمؤسسات التجارية التي تعتمد معاملاتها في الغالب على الربا بشكل أساسي دون وضع اعتبار لفئات عديدة في المجتمع تتحفظ على تلك التعاملات، أو ترى أنها غير شرعية من الناحية الدينية يشكل سببا رئيسيا في ابتعاد تلك الفئات عن التعامل مع هذه المصارف الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة إلى إيجاد مؤسسات ذات طابع إسلامي كالمصارف الإسلامية وصناديق الزكاة والمؤسسات الخيرية الإسلامية وغيرها. فالمصارف بشكل عام سواء منها التقليدية أو الإسلامية تشترك بكونها تهدف إلى جذب مدخرات الأفراد والجهات الأخرى وتحويلها إلى استثمارات مختلفة في حين أنها تختلف بطريقة إدارة هذه المدخرات حسب النظام الذي يحدد نشاط كل منهما.

فالمصارف التقليدية أنشأت على أساس التعامل الربوي (الفائدة) في حين أنشأت المصارف الإسلامية على التعامل على غير أساس الربا لأن الفكر الإسلامي يحرم التعامل بالربا (الفائدة) ويكاد يكون هذا الاختلاف هو الأهم بين المصارف التقليدية والإسلامية، وأدى هذا الاختلاف إلى تشجيع شريحة كبيرة من المستثمرين المسلمين وغير المسلمين للتعامل مع المصارف الإسلامية.

ومن أكبر التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية هي عملية البحث عن أساليب مناسبة لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية تتوافق مع فكرها ونظامها وذلك بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية وفي المحاسبة من ناحية أخرى للتمكن من تقديم معلومات كافية وقابلة للفهم وذات درجة عالية من الثقة والملاءمة لمستخدمي القوائم المالية حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوفير الثقة لدى الأفراد بتقديم معلومات سليمة وموضوعية تبتث الطمأنينة في نفوس المستثمرين، ومن أهم هذه المعلومات ما يرد في القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الملائمة والمقبولة قبولاً عاماً.

ونظرا لتزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية واتساع حجم التعامل معها وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية فقد ازداد الاهتمام بالقوائم المالية لتلك المصارف ولذا فقد أصبح من الضروري إعداد تلك القوائم بما يتوافق مع المعايير الموضوعية لهذا الغرض وخاصة المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث أن هذه المعايير أعدت خصيصا لتناسب طبيعة وخصوصية المصارف الإسلامية، ومن ذلك معيار العرض

والإفصاح العام في القوائم المالية لما له من أهمية كبيرة في إعداد وعرض البيانات في تلك القوائم بهدف تحقيق السهولة والشفافية في فهمها من قبل مستخدميها وزيادة درجة الثقة فيها.

هذا وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية في فلسطين فيبلغ عددها اثنان تقوم بتقديم خدماتها من خلال ثمانية وعشرون فرعاً وخمسة مكاتب ويبلغ مجموع موجوداتها حتى نهاية عام 2014 مبلغ 1,157,167,977 دولار أمريكي (البنك الإسلامي العربي، 2014، والبنك الإسلامي الفلسطيني، 2014) وهي بلا شك تواجه تحديات كبيرة أمام المصارف التقليدية التي تسبقها في العمل المصرفي وبالتالي فإن التزامها بالأصول والضوابط التي نصت عليها معايير العمل المصرفي الإسلامي سوف يعزز من دورها التنافسي أمام المصارف التقليدية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص80)، لذلك تأتي هذا الدراسة للبحث حول مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار المحاسبة المالية رقم (1).

1.2 مشكلة الدراسة:

إن طبيعة العمل المصرفي تتطلب وجود ثقة عالية بين الجمهور والمصرف الإسلامي ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه الثقة هي التزام المصرف بالمعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية وفي مقدمتها المعيار المحاسبي الأول الخاص بالعرض والإفصاح نظراً لأهميته الكبيرة في إعداد ونشر القوائم المالية حيث تعتبر معايير المحاسبة هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة مفهومة وموحدة بين جميع المؤسسات، وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يقومون بدراسة التقارير المالية المنشورة أن يضمنوا سلامة تلك التقارير والاطمئنان لها، والاعتماد عليها لتحقيق الفائدة التي يريجونها مستخدمين تلك القوائم.

لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار العرض والإفصاح وما إذا كانت تطبق هذا المعيار بشكل سليم.

ومن هنا فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التزام البنوك الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1)؟
- 2- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف؟
- 3- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها؟
- 4- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي؟
- 5- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم (1)؟
- 6- ما مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة؟

1.3 أهمية الدراسة:

لقد ازداد الاهتمام بالمصارف الإسلامية في الفترة الأخيرة بشكل كبير وخاصة بعد أن أثبتت نجاحها في دعم الاقتصاد وصمودها في ظل الأزمة المالية العالمية، ونظرا لاعتماد جميع الأطراف على التقارير المالية للمصارف بشكل كبير وذلك للمفاضلة بينها واتخاذ قرار التعامل معها أو الاستثمار فيها ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة حيث أنها ستوضح للمستثمرين وجمهور المتعاملين مع المصارف مدى التزام المصارف بإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية ومدى إمكانية الثقة فيها والاعتماد عليها باعتبار أن القوائم المالية تظهر حقيقة المركز المالي للمصرف وهي مصدر مهم للمعلومات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لما لها من أثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تعود فوائد الالتزام بمعايير المحاسبة على مستخدمي القوائم المالية من خلال زيادة جودة المعلومات وقابليتها للمقارنة ورفع كفاءة سوق المال، كما توفر الدراسة لإدارات تلك المصارف النصائح لتعزيز الالتزام بتطبيق تلك المعايير مما يعزز من نشاطها ومركزها المالي ودورها في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة عدد المتعاملين معها.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار المحاسبة المالية رقم (1) وذلك بهدف تمكين المتعاملين مع المصرف الإسلامي سواء كان الجمهور أو الجهات الأخرى من فهم القوائم المالية ومعرفة الوضع الحقيقي للمصرف وزيادة درجة الثقة في البيانات المنشورة في التقارير المالية وذلك من خلال ما يلي:

1. تحليل الأبعاد المحاسبية التي ينطوي عليها معيار المحاسبة المالية رقم (1) وأهمية الالتزام بهذا المعيار.
2. توضيح مفهوم وأهمية وأنواع وطرق العرض والإفصاح في القوائم المالية.
3. توضيح أنواع وأهمية واستخدامات القوائم المالية.
4. دراسة وتحليل مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات العرض والإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (1).

1.5 فرضيات الدراسة:

يتحقق هدف البحث من خلال دراسة الفرضيات التالية والتحقق من صحتها أو رفضها:

- 1- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1).
- 2- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.
- 3- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لأجال استحقاقها.
- 4- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- 5- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية.
- 6- تلتزم المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية).

1.6 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

التزام المصارف الإسلامية بمعيار المحاسبة المالية رقم (1).

المتغيرات المستقلة:

- 1- الالتزام بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1).
- 2- الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.
- 3- الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لآجال استحقاقها.
- 4- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- 5- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- 6- الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة.

1.7 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- 1- دراسة (بن تومي، 2013) آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية لخصوصية المصارف الإسلامية وأثر تطبيقها على عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح وقد تم تطبيق الدراسة على بيت التمويل الكويتي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم توافق عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية مع خصوصية المصارف الإسلامية كما أن متطلبات الإفصاح بموجب تلك المعايير تعتبر غير كافية للمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أوصت الدراسة باستكمال القوائم المالية التي أوصت بنشرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على توحيد جهود الدول الإسلامية باتجاه إيصال صوتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية للاعتراف بهيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة دولية مصدرة للمعايير المحاسبية، كما أوصت بضرورة قيام الباحثين والأكاديميين بدراسة حقيقة وجوهر المعايير المحاسبية الدولية ومدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2- دراسة (دليلة، 2013) بعنوان: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010)

تناولت هذه الدراسة مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق، النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

وقد تم تطبيق الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لا بد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

وقد أوردت الدراسة التوصيات التالية:

- ضرورة قيام البنك بإعداد ونشر القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
- القيام بدورات تدريبية للموظفين في البنوك، من أجل دراسة المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي، والمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة لفهم متطلبات الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية.
- العمل على تطوير نشاط البنك من خلال إدخال النظم والبرامج الإلكترونية من أجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية مواكبة للتطورات الاقتصادية، وذلك من أجل الرفع من معدلات أداء البنك.

3- دراسة (عوض، 2013) بعنوان: مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار الضبط المالي الخاص بالمربحة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار الضبط المالي الخاص بالمربحة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تقوم المصارف بتوجيه الجزء الأكبر من استثماراتها في تمويل عمليات المربحة للأمر بالشراء كما أظهرت حرص المصارف على الإفصاح للعميل عن السعر الأصلي للسلعة وقيمة الريج قبل التعاقد كما تعمل على تحمل المخاطر المتعلقة بحيازة السلعة قبل تسليمها للعميل.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة توجيه التمويل للصيغ الأخرى مثل المشاركة والمضاربة والمزارعة وعدم الاقتصار على عمليات المربحة، وأن تعمل على إعداد قوائم بالمصاريف التي تدخل ضمن السعر الأصلي والمصاريف التي لا تضاف للسعر الأصلي وعدم قيام المصرف بمطالبة العميل بجميع أقساط المربحة في حالة تأخره عن السداد وضرورة فرض غرامات في حالة عدم التزام العميل الموسر بالدفع.

4- دراسة (العيسى، 2012) بعنوان: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية على البنوك الأردنية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع، حيث لخص الباحث المعيار على شكل مفردات يتوجب الإفصاح عنها ثم أجريت عملية مسح للتقارير المالية للبنوك الأردنية لمعرفة مدى إظهار هذه المفردات.

أظهرت الدراسة التزام التقارير المالية المنشورة عن البنوك الأردنية بمتطلبات المعيار وتلتزم كذلك بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، حيث تراوح مستوى الإفصاح من 14% إلى 100%. كما تبين أن هناك تبايناً بنسب الإفصاح من بنك لآخر.

وقد أوردت الدراسة عدد من التوصيات التي من شأنها رفع مستوى التزام البنوك بتطبيق أحكام المعيار فيما يتعلق بالإفصاح عن الفقرات التي تم الالتزام بها بنسبة ضئيلة، منها: تطوير السياسات الرقابية وتحقيق المرونة والكفاءة ومتابعة رقابة البنوك، توفير برامج التدريب والتعليم المستمر لمعايير المحاسبة ومعايير إعداد التقارير الدولية، وأهمية الالتزام بها، وتشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتطبيق أحكام هذه المعايير.

5- دراسة (عاشور، 2008) بعنوان: مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" والتعرف على أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية كما هدفت إلى معرفة مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكذلك المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تلتزم بإعداد قوائمها المالية وعدم إثبات التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1).

أوصت الدراسة بمجموعة توصيات أهمها ضرورة التزام جميع الشركات الصناعية المساهمة بإعداد التقارير المالية بشكل كامل والإيضاحات المتممة للبيانات المالية، كذلك أوصت الجهات المسؤولة عن مراقبة الشركات أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان التزام الشركات بإعداد قوائمها المالية والإيضاحات اللازمة وفقاً لمعايير المحاسبة، وتفعيل دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق، وزيادة عدد الدورات المتخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية.

دراسة (رجب، 2008) بعنوان: مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، مما يجعل المستثمر أكثر قدرة على اتخاذ قراره السليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في التعرض بالتحليل والمناقشة للقواعد والأسس التي يجب أن تحكم العلاقة بين الطرفين، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للوقوف على آراء عينة الدراسة التي تتكون من رؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين ومدراء الفروع ونوابهم في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم قيام المصارف الإسلامية بالإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأسس المتبعة في تحميل المصروفات، واحتساب المخصصات، وتأثير معالجة نفقات التأسيس والأصول الثابتة على حجم الأموال المقدمة من المساهمين، وتحديد نسبة المضاربة التي يتقاضاها البنك، ومدى أحقية المودعين في الإيرادات المرتبطة بالعمليات المصرفية الأخرى، وكذلك نسب تشغيل الأموال المقدمة من المودعين والمساهمين وصولاً إلى توزيع عادل للأرباح بين المساهمين والمودعين.
- عدم قيام سلطة النقد الفلسطينية بدورها الرقابي الفعال لإلزام البنوك بالإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية المتبعة حول توزيع الأرباح.
- ضعف الدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية في التحقق من التزام المصارف بتطبيق معيار الإفصاح بصورة كافية عن السياسات المحاسبية المتبعة حول توزيع الأرباح. وكان من أهم توصيات الدراسة:
- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالموضوعات المشار إليها في الدراسة بهدف تحقيق العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين مما يجعل المستثمر أكثر قدرة على اتخاذ قراره السليم.

- إنشاء دائرة متخصصة لدى سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل المصرفي الإسلامي مما يساهم بتفعيل دورها الرقابي نحو إلزام البنوك الإسلامية بالإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية المتعلقة بأسس توزيع الأرباح.
- ضرورة أن تضم لجنة الرقابة الشرعية عضواً أو أكثر ممن تتوفر فيهم المؤهلات والخبرات المصرفية والمهنية والمحاسبية اللازمة لممارسة دورها الرقابي بشكل أكثر فعالية في كافة مجالات العمل المصرفي الإسلامي.

7- دراسة (لايقة، 2007) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك" وبالتطبيق على المصرف التجاري السوري من خلال تناول قوائمه المالية لعام 2002.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وذلك عدم إعدادها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار رقم (30).
وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية للمصرف.
- تطوير عملية الإفصاح المحاسبي في المصرف لتصبح القوائم المالية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المالي.
- ضرورة قيام المصرف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
- إدخال أنظمة المعلوماتية والاتصالات الحديثة إلى العمل المصرفي مما يوفر الوقت والجهد ويحسن نوعية العمل المصرفي.

8- دراسة (الشلتوني، 2005) بعنوان: مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية.

وقد بينت الدراسة أن مستوى الاطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية كما أن المصارف الفلسطينية تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد.

وأوصت الدراسة أن تقوم المصارف وشركات التدقيق بزيادة المعرفة والاطلاع لموظفيهم على معايير المحاسبة الدولية لما لها من أهمية كبرى تساعد على في الارتقاء بمستواهم العلمي وتطوير قدراتهم.

9- دراسة (نشوان، 2004) بعنوان: تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في السياسات المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ومدى مراعاة تطبيق المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية والتعرف على كيفية إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية في البيئة الفلسطينية.

وبينت نتائج الدراسة تدني نسبة التزام الوحدات الاقتصادية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن هناك إمكانية لوضع إطار عام للنواحي المحاسبية للوحدات الاقتصادية في فلسطين.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الوحدات الاقتصادية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية الفلسطينية في إعداد ونشر قوائمها المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Sakib، 2015) بعنوان:

Conformity Level of AAOIFI Accounting Standards by Six Islamic Banks of Bangladesh

مستوى امتثال المصارف الإسلامية في بنغلاديش لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى امتثال البنوك الإسلامية في بنغلاديش مع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وقامت الدراسة بتحليل التقارير السنوية لستة من المصارف الإسلامية في بنغلاديش لعام 2012. وتم جمع التقارير من المواقع الرسمية للبنوك محل الدراسة على الإنترنت.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن هذه المصارف الستة تتفق مع المعايير المحاسبية الإسلامية بنسبة 53.79% في المتوسط عند إعداد البيانات المالية، بانحراف معياري 2.79 في حالة الامتثال الكامل مع المعايير مما يشير إلى تدني مستوى الفرق بين هذه المصارف في حالة الإفصاح.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة زيادة مستوى الامتثال للمعايير المحاسبية الإسلامية في البنوك الإسلامية لزيادة ثقة أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة في صدق وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومطابقتها للشريعة الإسلامية.

2- دراسة (Hafiz Ullah (A)، 2013) بعنوان:

Compliance of AAOIFI Guidelines in General Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Islamic Banks in Bangladesh

الالتزام بتوجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية في بنغلاديش.

هدفت هذه الدراسة للكشف عن مستوى الامتثال لتوجيهات AAOIFI (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدرجة في بنغلاديش. وقد تم دراسة التقرير السنوي لسبعة من المؤسسات المصرفية الإسلامية عن عام 2011.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن هذه البنوك تلتزم بمعدل 44.68 في المئة بتوجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية. وقد كان الانحراف المعياري من مجموع نقاط الامتثال هو 3.14 مما يشير إلى أن هناك فارق ضعيف جدا بين البنوك الإسلامية في هذا الصدد.

وكان من أهم توصيات الدراسة زيادة مستوى الالتزام بتوجيهات ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لجعل التقارير أكثر إفصاحا وإعلام الأطراف ذوي العلاقة بأنهم يقومون بأعمالهم وفقا للقواعد والتنظيمات التي تصدرها الهيئات التنظيمية.

3- دراسة (B) Hafiz Ullah، (2013) بعنوان:

Quality of Disclosure of Islamic Banks in Bangladesh.

جودة الإفصاح في البنوك الإسلامية في بنغلاديش.

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الإسلامية في بنغلاديش.

تناولت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية في بنغلاديش على أساس رأي المستخدمين لتلك المعلومات لاختبار ما إذا كان هناك أي اختلاف كبير في الرأي منهم في هذا الصدد، وتحديد ما إذا كان هناك أي مشكلة في جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها البنوك الإسلامية في بنغلاديش. وتوصلت الدراسة إلى أن نوعية الإفصاح في البنوك الإسلامية في بنغلاديش لا بأس بها.

وأوصت بضرورة تحسين الجودة في المعلومات المنشورة في التقارير المالية.

4- دراسة (Al-Bataineh & Shatnawi، 2013) بعنوان:

Commitment Extent By Jordan Islamic Bank With AAOIFI'S Accounting And Auditing Standards

مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام البنك الإسلامي الأردني بمعايير المحاسبة والمراجعة التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة من موظفي البنك الإسلامي الأردني العاملين في فروع البنك في جميع أنحاء محافظات اربد ومأدبا والمفرق. والبيانات التي تم جمعها تم تحليلها إحصائياً باستخدام الإحصاء الوصفي واختبار T للعينة الواحدة.

وكان من أهم النتائج أن البنك الإسلامي الأردني يلتزم بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام في القوائم المالية، المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، والتمويل بالمضاربة، وأسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

وكان من أهم التوصيات أن على الجهات الرقابية الشرعية في المصارف الإسلامية القيام بعملية فحص وتدقيق دوري للبيانات المالية للبنوك الإسلامية والإبلاغ عن أي انحراف عن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتوضيح مدى التزام المصارف الإسلامية بتلك المعايير.

5- دراسة (Sarea، 2012) بعنوان:

The Level of Compliance with AAOIFI Accounting Standards: Evidence from Bahrain

مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: شواهد من البحرين

هدفت هذه الدراسة لاستطلاع آراء المحاسبين عن مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من المحاسبين في دولة البحرين لمعرفة رأيهم في مستوى التزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وكان من أهم النتائج أن البنوك الإسلامية في البحرين قد اعتمدت بشكل كامل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. ولقد ساهمت هذه الدراسة في فهم الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يمكن أن تستفيد منه البحوث المستقبلية.

وكان من أهم التوصيات ضرورة تطوير المعايير المحاسبية الإسلامية لتغطي جميع القضايا المحاسبية أسوة بالمعايير الدولية.

-6 دراسة (Al-Abdullatif، 2007) بعنوان:

The Application Of The AAOIFI Accounting Standards By The Islamic Banking Sector In Saudi Arabia

تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في قطاع المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى دراسة واستكشاف الوعي بالمعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFI بين الأكاديميين ومدققي الحسابات الخارجيين وموظفي البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. واستكشاف تفضيل عينة الدراسة لاعتماد معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

إضافة إلى ذلك تم دراسة جدوى وأهمية التقرير السنوي للمصارف الإسلامية من خلال آراء المشاركين وأخيراً، تم فحص تصورات أفراد العينة حول أسلمة البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.

تم الحصول على عينات هذه الدراسة الثلاثة من الجامعات السعودية، وشركات التدقيق والبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في المملكة العربية

السعودية. لتحقيق أهداف الدراسة، وتم تصميم استبانة البحث. وتم توزيع ما مجموعه 499 من الاستبيانات على العينات الثلاث.

وكان من أهم النتائج أن الوعي بالمعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFI كان أقل مما كان متوقعا بين تلك العينة القادمة من المناطق ذات الصلة بالقطاع المصرفي، كما وجدت الدراسة أنه كلما زاد مستوى التعليم والخبرة لدى الفرد ازداد أكثر اهتمامه بمعايير المحاسبة الصادرة عن AAOIFI، ويخلص البحث إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يفضلون معايير المحاسبة AAOIFI التي ستعتمد في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، تشير نتائج التحليل أيضا أن العناصر التقليدية من التقرير السنوي للبنوك الإسلامية مثل الميزانيات العمومية وقوائم الدخل ينظر إليها على أنها أهم القوائم ومفيدة لاتخاذ القرارات.

وكان من أهم التوصيات أن على البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية، كما أن على البنوك التقليدية التي لها نوافذ إسلامية أن تقوم باعتماد المعايير المحاسبية الإسلامية كمرجع للإفصاح عن بعض البيانات المالية.

1.9 التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الإفصاح المحاسبي من عدة أوجه فبعضها تناول الموضوع من حيث مدى الالتزام بالمعايير الدولية والبعض الآخر تناول الموضوع من حيث أهميته وفائدته في خدمة أغراض مستخدمي القوائم المالية وأثره على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والبعض الآخر تناول الموضوع من حيث الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية كالسعودية والبحرين والأردن وبعض الدول الإسلامية مثل بنجلاديش وقد تراوحت نتائج تلك الدراسات بين تأكيد الالتزام الكامل بالمعايير كما في البحرين والسعودية وبين وجود مستوى جيد من الالتزام كما في بنجلاديش.

وأما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهو تناولها موضوع الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية في البيئة الفلسطينية في ظل المعيار المحاسبي المالي رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي تم وضعه خصيصا ليتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية وهذا الموضوع في حدود علم الباحث لم يتم دراسته سابقا في

البيئة الفلسطينية، حيث سيتم دراسة وتحليل مفهوم العرض والإفصاح وأهميته بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بالإضافة إلى بيان أنواع القوائم المالية والهدف من إعدادها، كما سيتم دراسة وتحليل مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار المحاسبة المالية رقم (1) عند إعدادها لتلك التقارير والقوائم المالية، حيث أن تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من شأنه أن يزيد من قابلية القوائم المالية للفهم من قبل مستخدميها بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية مما يرفع بدوره من كفاءة السوق المالي وزيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية حسب المعيار

- | | |
|--|-----|
| مقدمة | 2.1 |
| مفهوم المعيار المحاسبي | 2.2 |
| أهمية معايير المحاسبة | 2.3 |
| هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 2.4 |
| ماهية معايير المحاسبة الإسلامية | 2.5 |
| نظرة على معيار المحاسبة المالية رقم (1) | 2.6 |
| عرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب المعيار | 2.7 |

2.1 مقدمة:

يمكن وصف المحاسبة بأنها نظام للقياس والإفصاح حيث أن المحاسب يقوم بقياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية مثل الأصول والالتزامات والمصروفات ويقوم بالإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل المعلومات المقدمة لقرأ القوائم المالية (الوقاد، 2011، 179) وقد تختلف طرق القياس والإفصاح المستخدمة من بلد إلى بلد ومن مؤسسة لأخرى لذا تولدت الحاجة لوضع إرشادات وقوانين لتوجيه عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتوحيد طرق القياس والإفصاح وضمان دقة وملاءمة البيانات المحاسبية وذلك بهدف تسهيل المقارنة بين بيانات المؤسسات مع بعضها البعض وبين بيانات المؤسسات نفسها خلال فترات سابقة لتمكين مستخدم هذه البيانات من اتخاذ القرار السليم، فبدأت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة تهتم بوضع معاييرها لتنظيم المهنة، "ولعل من أهم هذه الهيئات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA حيث بادر بإصدار معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932، أما محاولات وضع المعايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن العشرين حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دار البحث في المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول" (القاضي، وحمدان، 2008: 103).

2.2 مفهوم المعيار المحاسبي:

المعيار في اللغة هو نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، أو ما يؤخذ مقياساً لغيره، أما في اصطلاح المحاسبين فمفهوم المعيار يدور حول المعنى اللغوي نفسه مع ربطه بالمحاسبة حيث ينظر إلى المعايير على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة أو المقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم للقياس أو الحكم بواسطتها على جودة شيء معين. (دليلة، 2013: 54)

أو يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات (القاضي، وحمدان، 2008: 103).

أو يمثل المعيار المحاسبي مجموعة من الضوابط والأسس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في أسلوب إعداد وعرض هذه البيانات التي تصدرها الشركات ومؤسسات الأعمال في نشاط اقتصادي معين (خسارة، 2003: 150).

2.3 أهمية المعايير المحاسبية:

تتبع أهمية المعايير المحاسبية من أهمية الأهداف التي وضعت من أجلها "فهي تحدد طرق المعالجة المحاسبية والإفصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم باعتبار أن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما" (الججاوي، وآخرون، 2009: 351)

كما أن المعايير تؤدي إلى توحيد الممارسات المحاسبية في جميع المؤسسات وتقليل الاختلافات الناجمة عن التطور والتوسع في التعاملات التجارية بين الشركات وتزايد الشركات متعددة الجنسيات حول العالم واختلاف الإجراءات المطبقة في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات.

2.4 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 شباط 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في آذار 1991م في البحرين وبصفتها منظمة دولية مستقلة. وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم وعددها يزيد على (200) عضو في أكثر من 45 بلداً.

وتتكون الهيئة من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة وهو الذي يقسم بدوره إلى لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة والضوابط، والمجلس الشرعي الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة إضافة إلى لجان المعايير الشرعية والأمانة العامة للهيئة.

وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية حالياً بمنح شهادتين مهنتين الأولى وهي شهادة محاسب قانوني إسلامي وهي تعنى بالقسم المحاسبي اللازم للعمل

في الشركات المالية التي تخضع للشرعية الإسلامية. أما الشهادة الثانية فهي مراقب ومدقق شرعي وهي تعنى بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوى الشرعية.

وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :
(<http://www.aaofii.com/ar/about.aaofii/about.aaofii.html>)

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين.
6. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

وتعتبر الهيئة الجهة الدولية الوحيدة التي تعنى بوضع معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، كما أن المعايير الصادرة عنها تطبق في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية سواء بشكل طوعي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية أو بشكل إجباري من قبل الجهات الرقابية المشرفة على تلك المؤسسات.

2.5 ماهية معايير المحاسبة الإسلامية:

يقصد بها الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصدر عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. (شحاتة، 2001: 26) وقد عكفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وتعتبر معايير المحاسبة الإسلامية ذات أهمية عالية للعديد من الأسباب ومن أهم هذه الأسباب ما يلي (شحاتة، 2001: 26):

- 1- تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
- 2- توضح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات.
- 3- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.
- 4- تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة.
- 5- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة.
- 6- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات.
- 7- تساعد معايير المحاسبة في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة على المستوى القومي والعالمي.
- 8- تعتبر معايير المحاسبة الإسلامية من الموضوعات الدراسية والبحثية في المعاهد والكليات والجامعات على المستوى العربي.

9- تساعد معايير المحاسبة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

ويلاحظ مما سبق أن تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية يصب في مصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية، فهي من جهة تساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بينها خلال الفترات المالية ومن جهة أخرى تساعد على المقارنة بينها وبين المصارف الأخرى كما تساعد الجهات الرقابية على تنفيذ مهامها في الرقابة على المصارف بالإضافة إلى مساعدة الإدارة على تقييم الأداء وتطويره ورفع كفاءة وإنتاجية المصرف.

2.6 نظرة على معيار المحاسبة المالية رقم (1):

يعتبر معيار العرض والإفصاح هو المعيار رقم (1) ضمن مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية التي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية وهو المعيار الذي يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية المعدة من قبل المصارف، بهدف خدمة المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وأحكام هذا المعيار تطبق على جميع المصارف بمختلف أنواعها وأشكالها، وإذا ما تعارض أحد القوانين أو الأنظمة مع هذه الأحكام فيجب الإفصاح عن ذلك وبيان أثر هذا التعارض على عناصر القوائم المالية. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص82)

وينص هذا المعيار على وجوب إعداد مجموعة من القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التغير في الاستثمارات المقيدة، بالإضافة إلى قائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق القروض، كما تتضمن هذه المجموعة القوائم والتقارير الثانوية التي تساعد على إعطاء المزيد من المعلومات لمستخدمي هذه القوائم وإيضاحات حول هذه القوائم وأن يتم إعداد القوائم المالية بحيث تكون مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية السابقة وأن يتم تقريب المبالغ الواردة في هذه القوائم إلى أقرب وحدة نقدية، وأن تعد هذه القوائم بشكل يعكس وضوح محتوياتها وبمصطلحات يسهل على مستخدمي هذه القوائم فهمها. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص82-83)

كما ينص المعيار أيضا بأن يتم الإفصاح عن كل المعلومات الهامة التي قد تتضمنها هذه القوائم بحيث تكون القوائم المالية كافية وموثوقا بها وملائمة للمستخدمين، وتشمل هذه المعلومات اسم المصرف وجنسيته وتاريخ تأسيسه والشكل القانوني، وموقع المركز الرئيسي وعدد الفروع داخل البلد وخارجه، وطبيعة الأنشطة المصرح له ممارستها، ومعلومات أخرى تتعلق بأسماء الشركات والمؤسسات التي ترتبط مع المصرف، كما تشمل الإفصاح عن العديد من العناصر أهمها:

1. الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي.
2. الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة.
3. الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشرية.
4. الإفصاح عن حجم الاستثمارات المودعة في القطاعات المختلفة.
5. الإفصاح عن حجم الحسابات الاستثمارية المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها من خارج البلاد.
6. الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي.
7. الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد يكون لها تأثير هام على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله.
8. الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف وكذلك احتساب الخسارة وتوزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص83-101).

2.7 عرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب المعيار:

ربط البيان رقم (1) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية بين أنواع القوائم المالية وأهداف المحاسبة المالية ووظائف المصرف، وحدد البيان القوائم المالية بما يلي (سمحان، ومبارك، 2011، ص388):

- 1- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا لأموال المساهمين وما في حكمها وأموال أصحاب حسابات الاستثمار وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات له وعليه أو للغير وعليهم، وتتحدد هذه القوائم طبقا لما استقر عليه العرف المحاسبي بما يلي:

- قائمة المركز المالي
 - قائمة الدخل
 - قائمة التدفقات النقدية
 - قائمة الأرباح المحتجزة أو التغيرات في حقوق أصحاب الملكية
- 2- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة، وتتحدد هذه القوائم بقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
- 3- قوائم تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف، وتتحدد هذه القوائم بما يلي:
- قائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها
 - قائمة مصادر أموال صندوق القرض الحسن واستخداماتها.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب المعيار

- | | |
|--|-----|
| مقدمة | 3.1 |
| مفهوم الإفصاح | 3.2 |
| أهمية الإفصاح | 3.3 |
| أنواع الإفصاح | 3.4 |
| أدوات الإفصاح | 3.5 |
| محددات الإفصاح | 3.6 |
| التوسع في الإفصاح | 3.7 |
| نظام الإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية | 3.8 |

3.1 مقدمة:

ظهر الإفصاح في المحاسبة نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة وحاجة الملاك والمستثمرين والجهات الأخرى للحصول على معلومات عن أعمال المؤسسة تمكنهم من معرفة نتائج أعمال المؤسسة وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ولهذا فقد كان من الضروري أن تقوم الإدارة بالإفصاح عن البيانات الهامة والضرورية التي يحتاجها الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ولذلك فقد قامت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والهيئات التشريعية بوضع التعليمات والقوانين التي تحدد الحد الأدنى من المعلومات التي يتوجب على الإدارة أن تفصح عنها ومن أهم هذه الهيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث أصدر كل منهما معيارا خاصا بالإفصاح في القوائم المالية وقد وضح هذان المعياران نوعية وكمية البيانات وطرق الإفصاح عنها وذلك من خلال القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها، وسيتم في هذا الفصل توضيح مفهوم الإفصاح وأنواعه وطرق الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالإضافة إلى توضيح متطلبات الإفصاح في القوائم المالية حسب معيار المحاسبة المالية رقم (1).

3.2 مفهوم الإفصاح:

يقصد بالإفصاح على وجه العموم العلانية الكاملة. أما في المحاسبة فيقصد بها أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات المالية والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة (بوابة القدس المفتوحة، <http://www.stqou.com>)، ويعرف (زيد، 1995، ص 309) الإفصاح بأنه تصوير المعلومات المالية بأمانة وعدم إخفاء أي جزء منها وعدم إظهارها بصورة لا تمثلها أو بصورة توحي بأكثر من معنى لهذه المعلومات المالية.

ويستخدم لفظ الإفصاح Disclosure لكي يصف بصفة عامة تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي (Prudent User) للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل (لطي، 2006، ص 489). ويعرف (فضالة، 1996، ص 25) الإفصاح بأنه هو الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية باعتبارها منتجات نهائية من أعمال

المحاسبة المالية تقيّد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، فالإفصاح عموماً هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

ولذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين، وهذا يتفق مع تقسيم الإفصاح من حيث المستخدمين إلى إفصاح داخلي وإفصاح خارجي (حنان، 1998، ص 298).

ومع تعدد تلك التعاريف السابقة للإفصاح المحاسبي إلا أن دلالاتها يكون بتعدد مفاهيم الإفصاح كل حسب غرضه، مما حدا إلى القول بأنه توجد مفاهيم مختلفة للإفصاح لأغراض مختلفة، مما يفسر أن اصطلاح الإفصاح المحاسبي ما هو إلا مفهوم نسبي وليس مطلق إذ لا يمكن أن يكون هناك مصطلحاً موحداً للإفصاح، فهو يختلف تبعاً للغرض والفترة المستفيدة (حنان، 1998، ص 441) ويؤيد ذلك ما تحويه أدبيات الفكر المحاسبي من مصطلحات مختلفة لمفهوم الإفصاح المحاسبي ومنها الإفصاح الاختياري، والإفصاح الفوري الشامل، والإفصاح الكافي والإفصاح العادل والإفصاح الكمي وغير الكمي والإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي والإفصاح الاجتماعي والإفصاح الإلكتروني إلى غير ذلك من المفاهيم المختلفة للإفصاح.

يوجد اتفاق عام بين المحاسبين على ضرورة وجود إفصاح تام غير متحيز وكاف ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث توضح بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة وأن تكون المعلومات واضحة وغير مضللة للمستثمرين كما يتطلب هذا المبدأ عدم إخفاء أو حجب أو حذف أية معلومات جوهرية أو هامة للمستثمر والغموض في هذا المبدأ يفتح باباً واسعاً للتفسير كما يثير العديد من التساؤلات والتي تظل بدون إجابة (Belkaoui, 2004, p225).

ويرى الباحث أن جميع التعريفات السابقة تتفق على أن الإفصاح بمعناه العام يعني بشكل أساسي تقديم جميع البيانات المالية التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية بشكل واضح يفهمه جميع فئات المستخدمين وبشكل محايد دون تحيز لفئة من المستخدمين دون الأخرى بحيث تساعد تلك البيانات المستخدمين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم.

3.3 أهمية الإفصاح:

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية:

1. يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
2. يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها. (الدهراوي، وهلال، 1999، ص9)
3. يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصحة عنها.
4. يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل (Harvey and Keer, 1983, p173).
5. يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفاء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط السوق (جربونينج، 2006، ص8).

ويتضح مما سبق أن الإفصاح يساعد على تشجيع الاستثمار ويساعد المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية كما يساعد على توفير المعلومات الضرورية لجميع المستفيدين وبصورة عادلة واضحة مما يساعد مستخدمي البيانات المالية على التنبؤ ببعض المؤشرات المالية كالقدرة على تحقيق الإيرادات أو القدرة على الوفاء بالالتزامات وهو ما يزيد من كفاءة السوق المالي ويقلل نسبة المخاطر الاستثمارية.

3.4 أنواع الإفصاح:

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي (الجعبري، 2011، ص6-7):

3.4.1 الإفصاح الكامل:

ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

3.4.2 الإفصاح العادل:

ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3.4.3 الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

3.4.4 الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

3.4.5 الإفصاح الوقائي:

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغيير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

3.4.6 الإفصاح التثقيفي:

لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلية للمؤسسة.

3.5 أدوات الإفصاح:

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها للإفصاح عن البيانات المالية أهمها ما

يلي:

3.5.1 القوائم المالية:

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحققي، والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عما يعتقد أنه حقيقي ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضع أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة المالية والتي يجب تحديدها بدقة وعادة ما تكون سنة (الجباوي، وآخرون، 2009، ص311).

وتعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين (عدون، وهواري، 2008، ص10)، لذا حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) القوائم التالية كحد أدنى للإفصاح المحاسبي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص82):

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة.

- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

3.5.2 الملاحظات:

- وهذه الملاحظات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على (الفداغ، 2002، ص201):
- طرق تقويم المخزون.
 - طريقة الاهلاك المطبقة.
 - التزامات محتملة.
 - أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية.
 - أثر التحويلات للعملة الأجنبية.
 - التغيير في السياسات المحاسبية.

3.5.3 تقرير مراجع الحسابات الخارجي:

- بعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة، فإذا وصل المراجع لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يبدي رأي غير متحفظ (لطفي، 2006، ص496).
- وعند إعداد المراجع للتقرير فإنه يجب أن يتبع معايير التقرير التالية (الوقاد، 2011، ص196):
- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.
 - يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على استخدام مبادئ محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها.
 - ينظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك.
 - يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، وفي كل الأحوال فإنه عندما يقترن اسم مراجع بقوائم مالية معينة

فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراجع إن وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

3.5.4 الإيضاحات:

تحتوي الإيضاحات على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات وتعتبر جزءا مكملًا للقوائم المالية وتشمل (جربوع، 2001، ص128):

- 1- الملاحظات الهامشية (Footnotes).
- 2- القوائم الإضافية والكشوف الملحقة (Supplementary Statements).

وغالبا ما يتم استخدامها للإفصاح عن المعلومات التالية:

- أي ضمانات على أحد الأصول.
- سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية والتكلفة للأوراق المالية.
- سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.

3.5.5 القوائم الإضافية والكشوف الملحقة:

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات (كمية عادة) عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، ويمكن استخدام الملاحظات الهامشية إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا، ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي في بعض الأحيان وقد يطلق عليها أضواء مالية ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكها أما القوائم الإضافية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي والعمليات المالية للمنشأة (الوقاد، 2011، ص194).

3.5.6 تقرير الإدارة:

ويسمى تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة والذي عادة يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المنشأة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة

بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلاً، ويجب أن يتضمن التقرير ما يلي (لطفي، 2006، ص 499):

- الأحداث غير المالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات المنشأة.
- التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المنشأة في هذه التوقعات.
- خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترة أو الفترات التالية.
- المقدار أو الأثر المتوقع للنفقات الرأسمالية والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

3.5.7 متطلبات السوق المالي:

تقوم الشركة خلال العام بإرسال تقارير إلى السوق المالي تتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة وعلى مستخدمي التقارير المالية حالياً وفي المستقبل وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ومن أهم متطلبات السوق ما يلي (عدون، وهوارى، 2008، ص 10):

- الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة.
- الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة.
- الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية.
- تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية.
- المعايير المحاسبية.
- معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.

3.6 محددات الإفصاح

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في إطارها المفاهيمي قد اختارت محددتين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذهما في الاعتبار (حنان، 2003، ص 210):

- 1- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة، وتعتبرها FASB قيماً حاكماً يمثل قاعدة عامة تجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها.

2- الأهمية النسبية وتقسم المعلومات بموجب هذا المحدد إلى نوعين أولهما معلومات هامة نسبيا ويلزم بالتالي إدراجها ومعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم والنوع الثاني معلومات غير هامة نسبيا ولا داعي لإدراجها أو معالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة، لأنها لن تؤثر في قرار المستخدم.

3.7 التوسع في الإفصاح:

إن كافة المعلومات المرتبطة بأي وحدة اقتصادية لا يمكن أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث أن الإفصاح عن كافة تلك المعلومات يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة وغير عملية وضخمة ومكلفة وربما أكثر تشويشا، وعلى قدم المساواة فإن المعلومات الملائمة يجب ألا يتم إخفاؤها عن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى (لطفي، 2006، ص524)، إن الشركات تتردد في زيادة مدى الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ومع ذلك يعتبر الإفصاح حيويا حتى يتخذ المستثمرون قرارات مثلى ويوفر الاستقرار لسوق رأس المال (الوقاد، 2011، ص218).

ويرى الباحث أن عملية تحديد كمية ونوعية البيانات المفصحة عنها يجب أن توازن بين ثلاثة عوامل وهي:

- 1- حاجة مستخدمي البيانات المالية فيجب أن تلبى البيانات حاجة جميع المستخدمين على اختلاف أنواعهم.
- 2- ملاءمة حجم البيانات للمستخدمين وذلك بأن تكون البيانات معدة بطريقة تفيد المستخدمين وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم دون إخفاء أي من المعلومات الهامة ودون إرباكهم بكمية كبيرة من البيانات قد تسبب لهم صعوبة في فهم البيانات.
- 3- تكلفة إعداد وتجهيز تلك البيانات حيث يجب على المؤسسات مراعاة قاعدة المنفعة والعائد عند تجهيز البيانات فتقوم بتقديم البيانات الهامة والتي تؤثر على قرارات المستخدمين بشكل واضح أما البيانات غير الهامة فيتم دمجها في عناصر أخرى مشابهة ولا يتم التركيز عليها عند إعداد وتقديم البيانات المالية.

3.8 نظام الإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية:

تتطلب تعليمات سوق فلسطين للأوراق المالية من الشركات المدرجة القيام بما يلي:

- 1- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية الختامية الأولية، مدققة من المدقق الداخلي، بأسرع وقت ممكن خلال فترة (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.
- 2- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية السنوية من خلال إعداد التقرير السنوي خلال فترة أقصاها (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مدققة من المدقق القانوني.
- 3- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية نصف السنوية من خلال إعداد التقرير نصف السنوي خلال فترة أقصاها (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انقضاء نصف السنة المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق الحسابات المعتمد.
- 4- الإفصاح للسوق عن البيانات المرحلية من خلال إعداد تقرير دوري (ربع سنوي) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك خلال فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء كل ثلاثة شهور على أن يكون مراجعاً من قبل المدقق الداخلي للشركة، إن وجد. ويستثنى من ذلك آخر تقرير (تقرير نهاية السنة المالية) حيث يصدر كتقرير نهائي حسب الفترتين الأولى والثانية من هذه المادة.
- 5- عند تغير السنة المالية للشركة يجب الإفصاح للسوق عن البيانات المالية للفترة الانتقالية وذلك خلال (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نهاية تلك الفترة.
- 6- عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث هامة من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة المدرجة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية المصدرة فيجب إخطار السوق حالاً بهذه الأمور أو الأحداث وذلك بما لا يزيد عن يوم عمل واحد من تاريخ وقوعها.
- 7- الإفصاح عن مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية والغير عادية.
- 8- تقوم الشركة المدرجة بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وإذا تعارض أي من هذه المعايير الدولية مع نص في تشريع نافذ في فلسطين تسري أحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات الهيئة.
- 9- تلتزم الشركات المدرجة بالإفصاح للسوق عن كل معلومة و/أو أمر جوهرية يمكن أن يؤثر على تقييم أي من أوراقها المالية المدرجة لدى السوق، ويجب أن يكون الإفصاح

- دقيقاً وغير مضللاً للمستثمرين والجمهور خصوصاً عند الإفصاح عبر المؤتمرات الصحفية أو من خلال وسائل الإعلام.
- 10- يحظر على الشركة المدرجة إخفاء أية بيانات مالية أو معلومات و/أو أمور جوهرية يمكن أن تؤثر على تقييم أي من أوراقها المالية المدرجة لدى السوق.
- 11- يحظر على الشركة المدرجة الإدلاء بأي بيانات مالية أو معلومات و/أو أمور جوهرية تؤثر على أوضاعها أو على مركزها المالي، وبصفة خاصة إلى المستشارين الماليين أو مستشاري الاستثمار أو أي أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها للجمهور وفقاً لأحكام الإفصاح الواردة في هذا النظام.
- 12- يجوز للعاملين في السوق الاطلاع بمقر الشركة المدرجة على وثائق الشركة ومستنداتها، ويجب على المسؤولين في الشركة تمكين هؤلاء العاملين من أداء وظائفهم وتقديم كافة المستندات و/أو البيانات و/أو الوثائق التي يطلبها هؤلاء العاملين.
- 13- يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومة و/أو الأمر الجوهري فوراً، وبما لا يزيد عن يوم عمل واحد من تبني قرار ما أو إجراء انتخاب معين أو علم الشركة المدرجة بوقوع حدث رئيسي قد يؤثر في سعر الورقة المالية المدرجة.
- 14- يجب الإفصاح عن الدراسات التي تجريها الشركة المدرجة حول توقعات الأرباح أو المبيعات لغايات نشرها بمجرد إعدادها وإقرارها بشكل نهائي.
- 15- يجب تزويد السوق بالمعلومة و/أو الأمر الجوهري ويتم نشرها حسبما تراه السوق مناسباً مع مراعاة أحكام القانون.
- 16- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بموجب هذا النظام يجب أن تكون صحيحة ويمكن الاعتماد عليها.
- 17- يجب أن يتم الإفصاح باللغة العربية، ويجوز للشركة المدرجة، بعد موافقة السوق، الإفصاح باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى اللغة العربية.
- 18- لا يجوز للشركة المدرجة في السوق الامتناع عن الإفصاح، وإلا تعرضت للجزاء وفقاً للقانون وقواعد السوق.
- 19- يجب أن يتم تزويد السوق بالتقارير السنوية، ونشرات الإصدار، وأية معلومة أخرى يفرض القانون على الشركات المدرجة تزويد مساهميها بها أو وضعها لديها لإطلاعهم عليها حال نشر هذه المعلومات و/أو الأمور الجوهرية.

20- يجوز للشركة المدرجة أن تزود السوق بالمعلومات و/أو الأمور الجوهرية بواسطة الفاكس أو أية وسيلة إلكترونية أخرى توافق عليها السوق.

21- تلتزم الشركة المدرجة بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير والوثائق التي تهم المستثمرين على أن يتضمن الموقع الإلكتروني على الأقل النظام الداخلي للشركة، وعقد التأسيس، ونبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكبار المساهمين، والتقارير السنوية لآخر ثلاث سنوات على الأقل.

22- فيما يتعلق بالسيطرة على الشركة المدرجة، يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى مدى سيطرة أي مساهم على الشركة المدرجة وعلى وجه الخصوص بيان ما يلي:

أ. ما إذا كانت الشركة المدرجة تنتمي إلى مجموعة معينة، مع تحديد هذه المجموعة وبيان مركز الشركة المدرجة فيها وبيان نسبة مساهمة الشركة المدرجة في الشركات الأخرى.

ب. الأشخاص (الطبيعية أو المعنوية) الذين يسيطرون أو بإمكانهم أن يسيطروا على الشركة المدرجة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة وسواء تم ذلك بشكل فردي أو من خلال مجموعة معينة، مع بيان شكل وطبيعة هذه السيطرة، وذلك كله بالقدر الذي تعلمه الشركة المدرجة.

ج. أية ترتيبات يمكن أن تؤدي لاحقاً إلى التغيير في السيطرة على الشركة المدرجة وذلك بالقدر المعلوم لها.

د. الشخص (بما في ذلك عضو مجلس الإدارة) الذي يملك، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وسواء بشكل فردي أو من خلال مجموعة، ما لا يقل عن 10% من أية فئة من فئات الأوراق المالية للشركة المدرجة.

23- يلتزم كل عضو مجلس إدارة، أو مدير، أو مساهم يمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة حصة في رأس مال الشركة المدرجة، أو الشركة القابضة أو التابعة أو الحليفة لها، تعادل 10% أن يقوم بالإفصاح للسوق حالاً عن أي تغيير يطرأ على ملكيته في هذه الشركة، سواء كان ذلك نتيجة تعامل داخلي أم لا، وعلى أن يتم هذا الإفصاح بما لا يزيد عن يوم عمل واحد من تاريخ حصول هذا التغيير.

الفصل الرابع: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية

وفق معيار المحاسبة المالية رقم (1)

مقدمة	4.1
مفهوم القوائم المالية	4.2
أهداف القوائم المالية	4.3
خصائص البيانات المفصّل عنها في القوائم المالية	4.4
الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية	4.5
قائمة المركز المالي	4.6
قائمة الدخل	4.7
قائمة التدفقات النقدية	4.8
قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	4.9
قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	4.10
قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة	4.11
قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن	4.12
الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	4.13

4.1 مقدمة:

تعتبر المحاسبة نظاماً للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة، من المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها (كيسو، وويجانت، 1999، ص22)، ويهتم المستثمرون بمعرفة البيانات المالية للمنشأة ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة وذلك بغرض التمكن من تقييمها واتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، وتهتم الإدارة بالبيانات المالية لمعرفة نتيجة أعمالها وتقييم أدائها خلال الفترة المالية والتنبؤ بالنتائج للفترات القادمة، كما تهتم السلطات الرسمية بتلك البيانات لأغراض احتساب الضرائب والأغراض الإحصائية كاحتساب الناتج القومي والنشاط الاقتصادي.

ولما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المنشأة، لذا فإن هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات، سواء من داخل المنشأة أو خارجها، وتأتي القوائم المالية في مقدمة التقارير المحاسبية التي تُعدّها إدارة المنشأة، وتُعدّ الميزانية واحدة من أهم القوائم المالية، التي تعدّها الإدارة بغرض الوقوف على المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد (مدونة صالح القراء، <https://sqarra.wordpress.com/bs1>).

4.2 مفهوم القوائم المالية:

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحقوقي، والقوائم المالية بهذه المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضع أو موقف المشروع واللذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة، فقد تغطي هذه القوائم سنة مالية كاملة، وهذا هو النوع الشائع لفترة القوائم المالية، إلا أنه قد تغطي هذه القوائم فترات أقل كنصف سنة أو ربع سنة وهكذا، إلا أنه بجميع الأحوال فإن من الضروري كتابة الفترة التي تغطيها هذه القوائم (الجراوي، وآخرون، 2009، ص312).

وتعتبر القوائم المالية وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج فعاليتها وأنشطتها في الوحدة الاقتصادية، حيث يتم عرض خلاصة النشاط في صورة قائمة الدخل، والوضع المالي

في المنشأة على صورة قائمة المركز المالي، ويتم تقديمها إلى أطراف داخل المنشأة مع قوائم تحليلية، وإلى أطراف خارج المنشأة لبيان حالة المنشأة لكافة الأطراف التي تتعامل معها (آدم، ورزق، 2000، ص 427).

4.3 أهداف القوائم المالية:

ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

كذلك ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.

ولكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في المنشأة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها (القاضي، وحمدان، 2008، ص 273).

ويمكن توضيح أهداف القوائم المالية في النقاط التالية (الججاوي، وآخرون، 2009، ص 353):

- 1- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات بالمركز المالي.
- 2- تلبية احتياجات المستثمرين.
- 3- تظهر البيانات نتائج التدبير الإداري أو محاسبة الإدارة عن الموارد.

4.4 خصائص البيانات المفصح عنها في القوائم المالية:

نص الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية على ضرورة توافر مجموعة من الخصائص في البيانات المحاسبية المفصح عنها لكي تتمكن من تحقيق الأهداف التي تم إعدادها من أجلها ومن أهم هذا الخصائص (القاضي، وحمدان، 2008، ص 273):

1- القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

2- الملاءمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية التنبؤ.

3- الموثوقية:

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقراءها.

4- القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغيير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.

وأضاف (الجراوي، وآخرون، 2009، ص354) الخصائص التالية للبيانات المالية:

5- المادية:

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها المادية وتعتبر المعلومة مادية إذا كان حذفها أو تحريفها سيؤثر على القرارات الاقتصادية التي سيتخذها قراء القوائم المالية.

6- التمثيل الصادق:

وهي أن تمثل البيانات المنشورة العمليات المالية والأحداث الاقتصادية التي حدثت بصدق وعدالة دون تحريف أو زيادة أو نقص.

7- الجوهر فوق الشكل:

أي أن تقدم المعلومات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني.

8- الاكتمال:

أي أن تكون المعلومات كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة.

4.5 الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) مجموعة من القوائم المالية التي يجب على المصارف أن تقوم بنشرها كحد أدنى للبيانات المالية وهي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص 82):

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة التدفقات النقدية.
- 4- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.
- 5- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- 6- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسئولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).
- 7- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
- 8- الإيضاحات حول القوائم المالية.
- 9- أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

كما حدد المعيار بالتفصيل طبيعة كل قائمة وما يجب أن تحتويه كل قائمة من هذه القوائم من بيانات ومعلومات لكي تحقق الفائدة المرجوة لمستخدمي القوائم المالية.

4.6 قائمة المركز المالي:

يمكن تعريف قائمة المركز المالي بأنها بيان مالي منظم ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات التي لم تقفل بترحيلها إلى قائمة الدخل، وكذلك رصيد قائمة الدخل بحيث يعطي صورة أمينة وصادقة عن المركز المالي للمشروع في ذلك التاريخ (آدم، ورزق، 2000، ص 441).

وتعرف أيضا بالميزانية العمومية Balance Sheet وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية) إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساسا جيدا للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها (خنفر، والمطارنة، 2009، ص37).

4.6.1 استخدامات قائمة المركز المالي:

إن الاستخدامات الرئيسية لقائمة المركز المالي تتركز في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة ومصادر تمويل هذه الاستثمارات عن طريق التزامات المنشأة لدائنيها وحقوق الملاك على صافي أصول المنشأة NET ASSETS فالقائمة تساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للمنشأة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالتالي (حنان، 2009، ص107):

1- نسبة السيولة LIQUIDITY: وتنقسم إلى نوعين هما السيولة النقدية والسيولة القانونية وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية في تعليماتها للمصارف رقم (2008/05) طريقة احتسابها كالتالي:

أ- السيولة النقدية:

ويتكون بسط هذه النسبة من السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصراف الآلي أما المقام فينكون من ودائع العملاء الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل التي تستحق خلال شهر وأدوات الدين المصدرة (سندات وغيرها) التي تستحق خلال شهر بالإضافة إلى 10% من إجمالي السقوف غير المستغلة للتسهيلات المباشرة القائمة.

ب- السيولة القانونية:

ويتكون بسط النسبة من:

- النقد في الصندوق
- الأرصدة لدى المصارف التي تستحق خلال شهر

- الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال شهر بخلاف الاحتياطي الإلزامي والوديعة الاستثمارية
 - سندات خزينة تستحق خلال فترة أقل من سنة بنسبة 70%.
 - سندات أخرى تستحق خلال فترة أقل من ستة شهور بنسبة 50%.
 - القروض التي تستحق خلال شهر.
- ويتكون مقام النسبة من:
- ودائع العملاء الجارية بما يشمل الجامدة منها.
 - ودائع التوفير بما يشمل الجامد منها.
 - ودائع العملاء لأجل التي تستحق خلال شهر.
 - الحسابات الدائنة في حسابات الجاري مدين .
 - أرصدة المصارف وسلطة النقد التي تستحق خلال شهر.
 - أدوات الدين المصدرة (السندات، الأذونات، شهادات الإيداع) التي تستحق خلال ستة شهور.
 - 30% من إجمالي السقوف غير المستغلة للتسهيلات المباشرة القائمة.
 - التزامات نظامية متوقع تحقيقها خلال شهر.

2- تقييم هيكل رأس المال CAPITAL STRUCTURE: ولغرض قياس متانة رأس

المال فإن هناك العديد من المؤشرات الأساسية منها:

أ- نسبة رأس المال الممتمك إلى مجموع الودائع:

يستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتمك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة الآتية (آل علي، 2002، ص120):

نسبة رأس المال إلى مجموع الودائع = (رأس المال / مجموع الودائع)

ب- نسبة رأس المال الممتمك إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتمك في تمويل الموجودات، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالآتي (آل علي، 2002، ص118):

نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات = (رأس المال / مجموع الموجودات)

3- معدل كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY RATIO: وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية بالتعليمات رقم (2008/5) شروطاً خاصة تلزم المصارف الفلسطينية بما يلي:

- ألا يقل رأس المال المدفوع عن 35 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى المتداولة في فلسطين.

- الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر) بحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12%.

- رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم وعمليات المصرف وعمليات فروع والشركات التابعة له، وحسب ما تقرره سلطة النقد الفلسطينية بالنظر إلى مستوى المخاطر الكامنة في عملياته المصرفية أو أصوله.

4- حساب معدلات العائد على الاستثمار RETURN RATE: يعرف العائد أنه: مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة (آل شبيب، 2006، ص33) وهناك عدة طرق لاحتساب العائد أهمها:

- العائد على الموجودات (Return On Assets (ROA):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله ويمكن حساب هذا النسبة وفقاً للمعادلة الآتية (Brigham & Ehrhardt, 2005, p454):

العائد على الموجودات (ROA) = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات.

- العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE):

هو المؤشر الذي يدل على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن المؤشر هذا يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على (خلف، 2006، ص346) ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية (Bodie & Kane, 1996, p569):

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي حقوق الملكية.

5- الحكم على درجة المخاطرة RISK: توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فقد تم تعريف المخاطرة في قاموس Webster بأنها: إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها. (Brigham & Ehrhardt, 2005, p145).

وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة: الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقع. (Van Home & Wachowice, 1995) أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة: كما عرفها (Keegan, 2004, p9) بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

وتنشأ المخاطرة عن ظاهرة حالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار (مطر، 2006، ص 22).

ويمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي إلى (شليبي، المجلة الاقتصادية، 2002، ص18):

- مخاطر ائتمانية: تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
- مخاطر السيولة: تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- مخاطر الأسعار: تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
- مخاطر النقد الأجنبي: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
- مخاطر العمليات: تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للزبائن.
- مخاطر الالتزام: تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
- مخاطر استراتيجية: تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة، أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
- مخاطر السمعة: تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

4.6.2 بنود قائمة المركز المالي:

يتم تبويب بنود قائمة المركز المالي بحيث تجمع البنود المتماثلة معا للوصول إلى مجاميع فرعية ذات مغزى كما يتم الترتيب بشكل يظهر العلاقات الهامة ومجموعات البنود الثلاث المستخدمة في معادلة الميزانية: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ثم تقسم البنود الرئيسية إلى بنود فرعية لكي تزود المستخدم بمعلومات إضافية، إن المعيار الأكثر انتشارا لتبويب بنود قائمة المركز المالي هو تصنيفها إلى بنود متداولة وأخرى غير متداولة ويفضل أيضا عرض عناصر مجموعة البنود المتداولة وفق درجة سيولتها بدءاً بالعناصر الأكثر سيولة (حنان، 2009، ص 109).

4.6.3 متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي:

نص معيار المحاسبة المالية رقم (1) على وجوب الالتزام بالمتطلبات التالية عند إعداد قائمة المركز المالي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص 91):

- 1- يجب الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي.
- 2- يجب أن تحتوي قائمة المركز المالي على جميع موجودات المصرف وجميع مطلوباته وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف.
- 3- لا يجوز تخفيض قيمة أحد بنود الموجودات بخضم قيمة أحد بنود المطلوبات أو العكس (التقاص) إلا إذا كان هناك متطلب شرعي أو قانوني لإجراء التقاص.
- 4- لا يجوز دمج البنود الهامة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة أو حقوق الملكية دون الإفصاح عنها.
- 5- يجب الإفصاح عن مبالغ المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة.
- 6- يجب تجميع بنود الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة، ويجب إبراز مجموع مستقل لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وحقوق أصحاب الملكية.
- 7- لا يجوز تبويب مجموعات الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة.

8- يجب الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المرفقة عن الموجودات التالية مع بيان الموجودات التي استثمر فيها المصرف أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها مضافا إليها ما اشترك فيه معهم، والموجودات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها:

- أ- النقد وما في حكمه.
 - ب- ذمم البيوع الآجلة وتشمل ذمم المrabحات، ذمم السلم، الاستثمار في الاستصناع.
 - ت- الاستثمارات في الأوراق المالية.
 - ث- المضاربات.
 - ج- المشاركات.
 - ح- المساهمات في رؤوس أموال منشآت.
 - خ- البضاعة.
 - د- الاستثمارات في العقارات.
 - ذ- الموجودات المقتناة بغرض التأجير.
 - ر- الموجودات الثابتة وأنواعها ومجمعات استهلاكها.
- 9- يجب الإفصاح عن تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- 10- يجب الإفصاح عن أرصدة الحسابات الجارية والادخارية وغيرها.
- 11- يجب الإفصاح عن أرصدة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لدى المصرف.

4.7 قائمة الدخل:

هي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة (خنفر، والمطارنة، 2009، ص29)، لقد تعددت تسميات هذه القائمة وإن كان الغرض النهائي من إعدادها هو بيان صافي الدخل أو الربح Net income (profit) المتحقق خلال الفترة المالية، ومن هذه التسميات قائمة الدخل Income Statement لكون القائمة تظهر لنا مدى قدرة الإيرادات المتحققة من العمليات التشغيلية على تغطية النفقات الضرورية لتوليد هذه الإيرادات لتحقيق صافي الدخل Net Income الذي هو الهدف الأساسي لمنشأة الأعمال، وكذلك تسمى كشف أو حساب الأرباح والخسائر Profit and Loss Account لكون الغرض من إعداد الكشف هو التوصل لصافي الربح Net

Income أو صافي الخسارة Net Loss أما الفرق بين اصطلاح حساب وكشف فهو ينظم فقرات الإيرادات والمصروفات على شكل مدين ودائن في شكل يمثل حرف (T) (آدم، ورزق، 2000، ص428).

4.7.1 أهداف قائمة الدخل:

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد قرائها بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلائي، وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي:

- 1- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها من خلال تحديد صافي الدخل من العمليات التشغيلية لتحديد قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وحساب هامش الربح لكل سهم.
- 2- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها من خلال تحديد قيم المصروفات والإيرادات وصافي الدخل من العمليات التشغيلية ومقارنتها بالسنوات السابقة وبمثيلاتها من الشركات.
- 3- تقييم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين وذلك من خلال مقارنة الدخل المتوقع خلال السنة مع السنوات السابقة والتنبؤ بقيمة الدخل للسنوات اللاحقة.
- 4- امكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اعتمادا على البيانات الحالية (التاريخية) باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة.

ولهذه الأسباب تعتبر قائمة الدخل الأهم بين مجموعة القوائم المالية، فهي مؤشر لرقم نتيجة أعمال دورة معينة وتساعد على تحديد الاتجاه لدورة تالية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة وفق الأساليب المعروفة في علم الإحصاء (حنان، 2009، ص96).

4.7.2 مفاهيم تحديد الدخل:

يمكن إعداد قائمة الدخل على أساس مفهومين للدخل: الدخل التشغيلي والدخل الشامل، أما الدخل التشغيلي فهو المفهوم الذي يتم بموجبه عرض البنود والعناصر المنكررة خلال الفترة المالية وتستبعد بموجبه البنود غير المنكررة وغير العادية وغير المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق كإيقاف خطوط الإنتاج أو التوزيع، وتصحيح الأخطاء المحاسبية، وتغيير السياسات المحاسبية وهي البنود التي يقوم مفهوم الدخل الشامل بعرضها والافصاح عنها بشكل تفصيلي ضمن ما يعرف بالبنود غير العادية، وينظر للبنود غير العادية طبقا لمفهوم الدخل التشغيلي

على أنها بنود لا ينتظر حدوثها وتكرارها في المستقبل لذا فهي لا تخضع عادة لإرادة المنشأة ولا يمكن من خلالها الحكم على كفاءة هذه الإدارة كما هو الحال في الأنشطة المتكررة والتشغيلية.

4.7.3 عناصر قائمة الدخل وتبويبها:

يجب أن الإفصاح في قائمة الدخل عن المعلومات التالية مع بيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافا لها ما اشترك فيه معهم وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها كل على حدة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص95):

- 1- إيرادات ومكاسب الاستثمارات.
- 2- مصروفات وخسائر الاستثمارات.
- 3- الدخل أو الخسارة من الاستثمارات
- 4- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من دخل الاستثمارات قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا.
- 5- نصيب المصرف من دخل أو خسارة الاستثمارات.
- 6- نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا.
- 7- نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا
- 8- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى.
- 9- المصروفات العمومية والإدارية.
- 10- الدخل أو الخسارة قبل الضريبة والزكاة.
- 11- الزكاة والضريبة مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما.
- 12- صافي الدخل أو الخسارة.

4.7.4 متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) المتطلبات التي يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها عند إعداد قائمة الدخل وهي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص94):

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل.
- 2- يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها.
- 3- يجب الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية.
- 4- يجب الإفصاح في قائمة الدخل أو الإيضاحات المرفقة بها عن المعلومات التالية:
 - أ- إيرادات ومصروفات الاستثمارات.
 - ب- الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.
 - ت- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من دخل الاستثمارات.
 - ث- نصيب المصرف من دخل أو خسارة الاستثمارات.
 - ج- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى.
 - ح- المصروفات العمومية والإدارية.
 - خ- الدخل أو الخسارة قبل الضريبة والزكاة.
 - د- الزكاة والضريبة.
 - ذ- صافي الدخل أو الخسارة.

4.8 قائمة التدفقات النقدية:

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاثة أقسام: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (خفر، والمطارنة، 2009، ص49).

4.8.1 أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية (خفر، والمطارنة، 2009، ص196):

- 1- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

2- تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.

3- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

4- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

4.8.2 مكونات قائمة التدفقات النقدية:

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج (خنفر، والمطارنة، 2009، ص196).

أ- الأنشطة التشغيلية:

يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة حيث تعبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية هنا ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية ومنها:

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين.
- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

ب- الأنشطة الاستثمارية:

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، ومن أمثلة ذلك:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

- المقبوضات الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

ج- الأنشطة التمويلية:

تتضمن التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات.
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة.

4.8.3 متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) المتطلبات التي يجب الالتزام بها عند إعداد المصارف لقائمة التدفقات النقدية ومن أهم هذه المتطلبات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص96):

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة التدفقات النقدية.
- 2- يجب أن تميز القائمة بين التدفقات الناتجة من العمليات والتدفقات الناتجة من الاستثمار والتدفقات الناتجة من التمويل والإفصاح عن عناصر كل فئة منها.
- 3- يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد وقيمة النقد في أول وآخر المدة.
- 4- يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في تحديد النقد وما في حكمه.

4.9 قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية:

تمثل قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة إلى جانب التغير الناجم عن قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، ولقد ألزمت المعايير الدولية والمعايير الإسلامية بإعداد هذه القائمة باعتبارها جزءاً من القوائم المالية الأساسية (حنان، 2009، ص123).

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في

عناصر المركز المالي.

وتتبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة، لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات (حنان، 2003، ص 292).

4.9.1 مصادر التغيرات في حقوق الملكية:

إن تحديد مصادر التغيرات في حقوق الملكية يتطلب رصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة المالية، وتتكون حقوق الملكية من العناصر الثلاثة التالية (حنان، 2009، ص 123):

1- رأس المال المدفوع.

2- رأس المال المكتسب أو الأرباح المحتجزة.

3- رأس المال المحتسب.

أ- التغيرات في رأس المال المدفوع:

يتكون رأس المال المدفوع من العناصر التالية: رأس المال القانوني والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص، ورأس المال الإضافي والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم، والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة، وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالاستثمارات الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو عينية أو تسديد لبعض التزامات المنشأة، كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزانة.

ب- التغيرات في رأس المال المكتسب أو الأرباح المحتجزة:

إن التغيرات في هذا القسم من حقوق الملكية تعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي:

1- رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة.

2- توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة.

3- صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.
علماً أن توزيعات الأرباح تتم إما نقداً أو عيناً، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية.

ج- التغييرات في رأس المال المحتسب:

إن أهم التغييرات في رأس المال المحتسب تكون ناتجة عن الأسباب التالية:

- 1- مكاسب أو خسائر إعادة التقدير.
- 2- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.
- 3- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

4.9.2 متطلبات الإفصاح في قائمة التغييرات في حقوق أصحاب الملكية:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) البيانات التي يجب أن يفصح عنها في قائمة التغييرات في حقوق أصحاب الملكية أو الأرباح المبقاة ومن أهم هذه البيانات:

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة التغييرات في حقوق أصحاب الملكية أو الأرباح المبقاة.
- 2- يجب الإفصاح في قائمة التغييرات في حقوق أصحاب الملكية عما يلي:
 - أ- رأس المال المدفوع والاحتياطي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى والأرباح المبقاة في بداية الفترة.
 - ب- استثمارات حقوق الملكية في بداية الفترة.
 - ت- صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة.
 - ث- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة.
 - ج- الزيادة أو النقص في الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى خلال الفترة.
 - ح- رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المبقاة نهاية الفترة.
- 3- يجب الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة عن:
 - أ- الأرباح المبقاة بداية الفترة.
 - ب- صافي الدخل أو الخسارة للفترة المالية.

- ت- التحويلات إلى الاحتياطات خلال الفترة.
ث- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة.
ج- الأرباح المبقة في نهاية الفترة.

4.10 قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:

ميز البيان رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين حسابات المضاربة المطلقة (حسابات الاستثمار المطلقة) وحسابات المضاربة المقيدة، حيث أورد حسابات الاستثمار المطلقة كأحد مصادر الأموال في قائمة المركز المالي للمصرف، أما حسابات الاستثمار المقيدة فعالجها محاسبيا خارج القوائم المالية للمصرف باعتبارها وحدة محاسبية مستقلة، لذا فقد قرر البيان إعداد قائمة خاصة بها تحتوي على مصادر هذه الأموال واستخداماتها ونتيجة هذا الاستخدام معا (سمحان، ومبارك، 2011، ص402).

وحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح التي يشار إليها عادة ب(حسابات الاستثمار) هي وعاء من الأموال المستثمرة لدى مؤسسة مالية إسلامية على أساس المضاربة، حيث يعتبر أصحاب حسابات الاستثمار رب المال كما تعتبر مؤسسات الخدمات المالية مضاربا، وتصنف إلى نوعين حسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة، حيث يكون استخدام المؤسسات المالية للأموال في الاستثمارات المقيدة خاضعا لشروط الاستثمار التي تحددها المؤسسة أو التي تتفق عليها المؤسسة مع أصحاب الحسابات، بينما في الاستثمارات المطلقة يكون للمؤسسة المالية مطلق الصلاحية في اتخاذ قرارات الاستثمار (مجلس الخدمات المالية، 2011، ص3).

4.10.1 متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:

نظرا لخصوصية الاستثمارات المقيدة فقد ألزم معيار المحاسبة المالية رقم (1) المصارف الإسلامية بإعداد قائمة خاصة تظهر التغيرات التي تطرأ على هذه الاستثمارات خلال الفترة المالية بحيث توضح القائمة البيانات التالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص96):

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- 2- يجب الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة بين حسابات الاستثمار المقيدة وفقا لمصادر تمويلها.

3- يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:

أ- رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة.

ب- الإضافات أو إصدارات الوحدات الاستثمارية خلال الفترة.

ت- السحوبات أو الوحدات الاستثمارية المستردة خلال الفترة.

ث- نصيب المصرف بصفته مضاربا من أرباح الاستثمار.

ج- أرباح أو خسائر الاستثمار المقيد خلال الفترة.

ح- رصيد الاستثمارات المقيدة نهاية الفترة.

4- يجب الإفصاح في الإيضاحات حول قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:

أ- طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو وكيل.

ب- الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات أو الوحدات الاستثمارية المختلفة.

4.11 قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة:

يتم إعداد هذه القائمة عادة في المصارف الإسلامية التي تقوم بجمع أموال الزكاة من المتعاملين مع البنك بالإضافة إلى زكاة أرباح الاستثمارات وأصحاب حقوق الملكية وغيرها.

إن العمل المصرفي الإسلامي يستند في أسسه المفاهيمية والمنهجية، إلى نظرة الشريعة الإسلامية للمال بوصفه ملكاً لله تعالى وأن الإنسان مستخلف فيه ، ولذلك لا يجوز للمستخلف أن يتصرف فيه إلا وفق إرادة المالك الحقيقي وهو الله عز وجل فالعمل المصرفي الإسلامي هو أولاً وقبل كل شيء صورة من صور العبادة والالتزام الذي يتقرب فيه الإنسان من ربه عن طريق التقيد بالأوامر والنواهي ، فالمصارف الإسلامية إنما جاءت لتشبع حاجة المسلم الملتزم إلى الخدمات والمعاملات المصرفية والاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة (وهيب، 2006، ص4)، ولكون الزكاة ركناً من أركان الإسلام الخمسة فقد توجب على المصارف الإسلامية أن تحدد سياسة احتساب وعاء الزكاة سواء فيما يخص أرباح حسابات الاستثمار أو ما يخص أرباح أصحاب حقوق الملكية وللمصرف حرية اختيار السياسة التي يرغب بها سواء باحتساب وعاء الزكاة وإخراجها بنفسه أو بترك عملية احتساب وإخراج الزكاة لأصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب حقوق الملكية لكي يقوموا بذلك بأنفسهم بشرط أن يتم الإفصاح عن ذلك

في قائمة خاصة تسمى قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات في حال تولي المصرف بنفسه مسئولية احتساب وإخراج الزكاة، حيث توضح هذه القائمة المصادر التي يمول منها صندوق الزكاة والمصارف التي يتم صرفها فيها، أما في حال عدم قيام المصرف بتولي هذه المهمة وتركها لأصحاب الاستثمارات وأصحاب حقوق الملكية فيجب على المصرف أن يفصح عن ذلك صراحةً في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

4.11.1 متطلبات الإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) أربعة نقاط أساسية يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها عند إعداد قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة وذلك في حال قيام المصرف بجمع وإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية أو أصحاب حسابات الاستثمار وهي التالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص98):

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.
- 2- يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية، وما إذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الأخرى.
- 3- يجب الإفصاح عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات.
- 4- يجب الإفصاح عن أموال الزكاة التي قام المصرف بتوزيعها والإفصاح عن مصارفها، وكذلك الإفصاح عن أموال الزكاة التي لم يتم المصرف بتوزيعها في نهاية الفترة المالية.

4.12 قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:

تشمل العناصر الأساسية لهذه القائمة: القرض، ومصادر أموال صندوق القرض، واستخدام أموال صندوق القرض خلال فترة معينة ورصيد الأموال الباقية في الصندوق في تاريخ معين، وفيما يلي تعريف هذه العناصر (دار المشورة، <http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=1862>):

يقصد بالقرض حسب التعريف الفقهي، دفع مال لمن ينتفع به ويرد مثله، دون زيادة مشروطة (بدون فوائد) والقرض هو من قبيل المعروف. وقد ينظم المصرف صندوقاً للإقراض إسهاماً منه في الأنشطة الاجتماعية التي تحددها إدارة المصرف.

وتعرف مصادر أموال صندوق القرض بأنها هي مقدار الزيادة في الأموال المتاحة خلال فترة زمنية معينة للإقراض، والأموال التي يتيحها لصندوق القرض أصحاب حقوق ملكية المصرف، أو مصادر داخلية مثل الأموال الناتجة من تحصيل القروض خلال فترة زمنية معينة، أو الأيداعات التي يودعها العملاء في صندوق القرض سواء كانوا سيستردونها أو قد تبرعوا بها للصندوق.

ويقصد باستخدامات أموال صندوق القرض مقدار النقص في الأموال المتاحة خلال فترة زمنية معينة للإقراض وقد تشمل هذه الاستخدامات القروض الجديدة التي اعتمدها إدارة المصرف، واسترجاع أموال الحسابات الجارية التي أتيحت للإقراض لفترة مؤقتة.

أما رصيد الأموال الباقي في صندوق القرض فيقصد به مبالغ القروض الممنوحة وكذلك أموال الصندوق التي لم يتم إقراضها أو استخدامها لأغراض أخرى.

4.12.1 متطلبات الإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن:

حدد معيار المحاسبة المالية رقم (1) خمسة عناصر أساسية يجب الإفصاح عنها في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض وهي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص99):

- 1- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها القائمة.
- 2- يجب الإفصاح عن رصيد القروض الممنوحة ورصيد الأموال المتاحة للإقراض في بداية الفترة المالية.
- 3- يجب الإفصاح عن مبالغ ومصادر الزيادة في أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب أنواعها.
- 4- يجب الإفصاح عن استخدامات أموال صندوق القرض حسب طبيعتها.
- 5- يجب الإفصاح عن رصيد القروض الممنوحة ورصيد الأموال المتاحة للإقراض في نهاية الفترة المالية.

4.13 الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

تعتبر الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها ومتممة لها ولا تقرأ القوائم المالية إلا بها حيث لا يستقيم فهمها إلا بهذه الإيضاحات وتحتوي على السياسات المحاسبية المتبعة والشكل القانوني للشركة والشركاء وكافة البيانات الهامة في معرفة تكوين الشركة وتأسيسها وكذلك إيضاحات عن طبيعة نشاط الشركة وتحليل مفصل للأرقام الموجودة في صلب القوائم المالية مثل المدينون والدائنون والمخزون والموجودات الثابتة والمتداولة وكذلك الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل وحقوق الشركاء والأرصدة المدينة والدائنة وغيرها (<http://alphabet.argaam.com/article/detail/89681>).

وتعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزءاً مهماً من القوائم المالية بسبب احتوائها على تفاصيل لأرقام تظهر بشكل إجمالي في القوائم المالية، (جريدة الاقتصادية، http://www.aleqt.com/2006/09/24/article_6500.html)، ويجب أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (...) إلى رقم (...)" جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية" كما يجب أن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص 83).

4.13.1 متطلبات الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

من أهم الإيضاحات المفصّل عنها وفق معيار المحاسبة المالية رقم (1) المعلومات الأساسية للمصرف، طبيعة النشاط، السياسات المحاسبية، عملة القياس، التقديرات المحاسبية، القيود الإشرافية الاستثنائية، المكاسب والخسائر المحتملة، الكسب أو الصرف غير المشروع، الأحداث اللاحقة، تركيز مخاطر موجودات المصرف، والارتباطات المالية الملزمة، طريقة توزيع الأرباح وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترة السابقة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص 84).

وتعتبر هذه الإيضاحات هامة جداً لمستخدمي القوائم المالية حيث أنها تعطي المستخدم فكرة عامة عن المصرف وطبيعته والأسس التي تم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية كما أنها توضح للمستخدم الكثير من البيانات التي لم تدرج في القوائم المالية أو تم إدراجها في القوائم المالية بشكل موجز وتحتاج إلى توضيح لكي لا يتم إساءة فهمها من قبل المستخدم.

الفصل الخامس: المصارف الإسلامية ومتطلبات العرض والإفصاح

5.1	مقدمة
5.2	منهجية الدراسة
5.3	أدوات الدراسة
5.4	مجتمع الدراسة
5.5	مصادر جمع البيانات
5.6	تطبيق أداة الدراسة

5.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها، ومصادر جمع تلك البيانات، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث لإعداد وتطبيق أدوات الدراسة، وأخيرا النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أداة الدراسة.

5.2 منهجية البحث:

يتم اتباع المنهج الوصفي للجانب النظري للدراسة لتوضيح المفاهيم والأفكار التي سيدور حولها البحث أما الجانب التطبيقي فسيتم اعتماد الأسلوب التحليلي حيث يتم تصميم قائمة بأهم متطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم (1) ومن ثم سيقوم الباحث بدراسة التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات وتطبيق أداة الدراسة التي تم تصميمها على تلك التقارير والتحقق من توافر تلك المتطلبات في القوائم المالية، وتحديد مدى توافرها مع معيار المحاسبة المالية رقم (1)، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في المصرفين محل الدراسة للحصول على بعض المعلومات والإيضاحات المتعلقة بالدراسة.

5.3 أدوات الدراسة:

تم تصميم قائمة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) والتي لها علاقة بفرضيات الدراسة ومن ثم مراجعة التقارير المالية لمجتمع الدراسة والتحقق من توافر تلك المتطلبات في هذه التقارير والوقوف على النقاط التي لم يتم الالتزام بها وأسباب ذلك، كما تم إجراء بعض المقابلات مع المسؤولين في المصرفين محل الدراسة للحصول على البيانات التي لم تتوفر بالتقارير المالية وتوضيحات وتفسيرات للبيانات المنشورة في التقارير المالية.

5.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمدرجة في بورصة فلسطين وهي عبارة عن مصرفان هما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

5.4.1 البنك الإسلامي العربي:

تأسست شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة ومقرها الرئيسي في مدينة البيرة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964، وسجلت في سجل مراقب الشركات في فلسطين بتاريخ 8 كانون الثاني 1995.

باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه ومكاتبه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها تسعة فروع ومكتب واحد.

يبلغ رأس المال المصرح به للبنك 50 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ رأس المال المدفوع حتى نهاية عام 2013 مبلغ 48,719,588 دولار أمريكي بقيمة إسمية دولار واحد لكل سهم.

بلغ عدد موظفي البنك 264 و 313 موظفا كما في نهاية عام 2013 و 2014 على التوالي.

وتخضع عمليات البنك لإشراف هيئة فتوى ورقابة شرعية مكونة من ثلاثة أشخاص يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة وتقوم هيئة الفتوى بتدقيق أنشطة ومعاملات البنك المصرفية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. (البنك الإسلامي العربي، 2014)

5.4.2 البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة في مدينة غزة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1929، وسجلت لدى مراقب الشركات في فلسطين بتاريخ 16 كانون الأول 1995، تم خلال عام 2009 نقل المقر الرئيسي للبنك من مدينة غزة إلى مدينة رام الله.

باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1997، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة رام الله وفروعه ومكاتبه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها سبعة عشر فرعا ومكتبين.

يبلغ رأس المال المصرح به للبنك 100 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 50 مليون دولار أمريكي بقيمة إسمية دولار واحد لكل سهم.

بلغ عدد موظفي البنك 397 و461 موظفاً كما في نهاية عام 2013 و2014 على التوالي. (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2014)

5.5 مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين أساسيين للمعلومات أثناء إعداد هذه الدراسة وهما:

المصادر الأولية والمصادر الثانوية.

5.5.1 المصادر الثانوية:

وهي المصادر التي اعتمد عليها الباحث في إعدادها للجانب النظري من الدراسة وتتمثل هذه المصادر في الكتب والدوريات والمجلات والأبحاث والرسائل العلمية والمقالات والتقارير والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بالإضافة إلى البحث في شبكة الانترنت.

5.5.2 المصادر الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية في تغطية الدراسة بشكل كامل وعدم قدرتها على تزويد الدراسة بالمعلومات الدقيقة المرتبطة بموضوع الدراسة فقد قام الباحث بتصميم قائمة تحتوي على أهم المتطلبات الواجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها عند إعدادها للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (1) وقد تم تقسيم تلك المتطلبات وفقاً لارتباطها بفرضيات الدراسة وبلغ عدد بنود تلك المتطلبات ثلاثون بنوداً، ومن ثم قام الباحث بتطبيق تلك القائمة على مجتمع الدراسة للتحقق من التزامهم بتلك المتطلبات.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في المصارف الخاضعة للدراسة للحصول على المعلومات التي لم تتوفر في التقارير المالية والحصول على بعض الإيضاحات والتفسيرات للمعلومات المنشورة في التقارير المالية والحصول على إجابات لتساؤلات الباحث حول نتائج تطبيق أداة الدراسة وتعليق هؤلاء المسؤولين على تلك النتائج.

5.6 تطبيق أداة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على القوائم المنشورة من قبل البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث أن فترة الثلاث سنوات في اعتقاد الباحث مناسبة وكافية للحصول على نتائج دقيقة وواقعية للدراسة.

فيما يلي نتائج تطبيق أداة الدراسة على المصرفين محل الدراسة:

5.6.1 حالة البنك الإسلامي العربي

جدول (5.1): مدى التزام البنك الإسلامي العربي بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) خلال الفترة 2012-2014

ملاحظات	السنة			البيان
	2014	2013	2012	
الفقرة الأولى: الالتزام بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1).				
لم يتم البنك بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في السنوات الثلاث وبذلك تبلغ نسبة الالتزام بهذا المتطلب حوالي 90%.	✓	✓	✓	1- إعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية
	✓	✓	✓	2- إعداد القوائم المالية بشكل مقارن مع الفترة السابقة
	✓	✓	✓	3- تقريب المبالغ في القوائم لأقرب وحدة نقدية
	✓	✓	✓	4- تصميم وتبويب وعرض القوائم بشكل واضح ومفهوم
	✓	✓	✓	5- ترقيم صفحات القوائم والإيضاحات ترقيماً متسلسلاً

لم يقم البنك بالإشارة إلى الإفصاحات أسفل القوائم المالية في سنة 2014 رغم قيامه بذلك في السنوات السابقة.	x	✓	✓	6- الإشارة إلى الإفصاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية.
	✓	✓	✓	7- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف
	✓	✓	✓	8- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي
	✓	✓	✓	9- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة
الفقرة الثانية: الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.				
	✓	✓	✓	10- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في قطاع اقتصادي معين
	✓	✓	✓	11- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات لدى أحد العملاء بما في ذلك المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى
	✓	✓	✓	12- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في إحدى المناطق الجغرافية
	✓	✓	✓	13- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات خارج البلاد
	✓	✓	✓	14- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها
	✓	✓	✓	15- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية

	✓	✓	✓	16- الإفصاح عن الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة كضمان للالتزامات المصرف
الفقرة الثالثة: الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها				
	✓	✓	✓	17- الإفصاح عن توزيع الموجودات وفقا لمدد استحقاقها من تاريخ الميزانية
	✓	✓	✓	18- التمييز بين النقد والموجودات الأخرى عند الإفصاح عن مدد الاستحقاق
	✓	✓	✓	19- الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى وفقا لمدد استحقاقها
الفقرة الرابعة: الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.				
	✓	✓	✓	20- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد يكون لها تأثير هام على المركز المالي
لم يفصح البنك ما إذا كان هناك ارتباطات ملزمة غير منفذة في تاريخ الميزانية تحتاج إلى إفصاح أم لا.	x	x	x	21- الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي
	✓	✓	✓	22- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي

الفقرة الخامسة: الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية				
	✓	✓	✓	23- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته
ذكر البنك في تقاريره السنوية أنه لا يوجد أثر للتغير في السياسات المحاسبية على نشاط البنك أو مركزه المالي.	✓	✓	✓	24- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية على صافي الدخل للفترة الحالية والفترة السابقة بغرض المقارنة
	✓	✓	✓	25- الإفصاح بأن القوائم المالية للفترات السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية
أفصح البنك أن التغيرات في السياسات بشكل عام لم تؤثر على المركز المالي أو النشاط.	✓	✓	✓	26- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية والفترة السابقة
أفصح البنك أن التغيرات في السياسات بشكل عام لم تؤثر على المركز المالي أو النشاط.	✓	✓	✓	27- الإفصاح عن تأثير كل تغيير في سياسة محاسبية على حدة إذا كان هناك تغيير في أكثر من سياسة.
الفقرة السادسة: الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية)				
أفصح البنك عن عدم وجود أي بنود للتقديرات غير المعتادة في السنوات الثلاث.	✓	✓	✓	28- الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته

أفصح البنك عن عدم وجود أي بنود للتقديرات غير المعتادة في السنوات الثلاث.	✓	✓	✓	29- الإفصاح عن أثر التغيير في التقديرات المحاسبية غير المعتادة على صافي الدخل للفترة الحالية
أفصح البنك عن عدم وجود أي بنود للتقديرات غير المعتادة في السنوات الثلاث.	✓	✓	✓	30- الإفصاح عن أثر التغيير في التقديرات المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية

يلاحظ من القائمة السابقة أن البنك الإسلامي العربي التزم في عامي 2012 و 2013 بتسعة وعشرون من أصل ثلاثون بنوداً من متطلبات الإفصاح الخاضعة للدراسة أي ما نسبته 96% من المتطلبات الواجب الإفصاح عنها ولم يلتزم بالإفصاح في العامين المذكورين عن متطلب واحد من تلك المتطلبات وهو الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.

أما في عام 2014 فقد ازداد عدد البنود التي لم يفصح عنها إلى اثنان حيث لم يقيم البنك بالإشارة إلى الإيضاحات أسفل صفحات القوائم المالية رغم قيامه بذلك في السنوات السابقة، وقد أفاد مدير الدائرة المالية بالبنك إلى أن ذلك يرجع إلى خطأ غير مقصود من قبل المصمم الذي قام بتصميم التقرير السنوي للبنك¹.

¹ مقابلة مع مدير الدائرة المالية بالبنك الإسلامي العربي بتاريخ 2015/05/18

5.6.2 حالة البنك الإسلامي الفلسطيني

جدول (5.2): مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم

(1) خلال الفترة 2012-2014

ملاحظات	السنة			البيان
	2014	2013	2012	
الفقرة الأولى: الالتزام بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1).				
لم يتم البنك بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن وقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة للسنوات الثلاث وبذلك تبلغ نسبة التزامه بهذا المتطلب حوالي 78%.	✓	✓	✓	1- إعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية
	✓	✓	✓	2- إعداد القوائم المالية بشكل مقارن مع الفترة السابقة
	✓	✓	✓	3- تقريب المبالغ في القوائم لأقرب وحدة نقدية
	✓	✓	✓	4- تصميم وتبويب وعرض القوائم بشكل واضح ومفهوم
	✓	✓	✓	5- ترقيم صفحات القوائم والإيضاحات ترقيماً متسلسلاً
لم يتم البنك بالإشارة إلى الإيضاحات أسفل القوائم المالية في سنة 2012، أما في عامي 2013 و 2014 فقد تم الإشارة إلى الإيضاحات أسفل جزء من القوائم المالية وليس جميعها.	✓	✓	*	6- الإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية.
	✓	✓	✓	7- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف

	✓	✓	✓	8- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي
	✓	✓	✓	9- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة
الفقرة الثانية: الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.				
	✓	✓	✓	10- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في قطاع اقتصادي معين
	✓	✓	✓	11- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات لدى أحد العملاء بما في ذلك المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى
	✓	✓	✓	12- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في إحدى المناطق الجغرافية
	✓	✓	✓	13- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات خارج البلاد
	✓	✓	✓	14- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها
	✓	✓	✓	15- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية
	✓	✓	✓	16- الإفصاح عن الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة كضمان للالتزامات المصرف

الفقرة الثالثة: الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها				
	✓	✓	✓	17- الإفصاح عن توزيع الموجودات وفقاً لمدد استحقاقها من تاريخ الميزانية
قام البنك بدمج النقد مع الأرصدة لدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر.	✓	✓	✓	18- التمييز بين النقد والموجودات الأخرى عند الإفصاح عن مدد الاستحقاق
قام البنك بالإفصاح عن جميع حسابات العملاء ضمن فئة الحسابات المستحقة خلال شهر.	✓	✓	✓	19- الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى وفقاً لمدد استحقاقها
الفقرة الرابعة: الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.				
	✓	✓	✓	20- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد يكون لها تأثير هام على المركز المالي
لم يفصح البنك ما إذا كان هناك ارتباطات ملزمة غير منفذة في تاريخ الميزانية تحتاج الإفصاح أم لا عن السنوات 2013 و2014.	x	x	✓	21- الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي
	✓	✓	✓	22- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي
الفقرة الخامسة: الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية				
	✓	✓	✓	23- الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته

24- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية على صافي الدخل للفترة الحالية والفترة السابقة بغرض المقارنة	✓	✓	✓	ذكر البنك في تقاريره السنوية أنه لا يوجد أثر للتغيير في السياسات المحاسبية على نشاط البنك أو مركزه المالي.
25- الإفصاح بأن القوائم المالية للفترات السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية	✓	✓	✓	ذكر البنك في تقاريره السنوية أنه لا يوجد أثر للتغيير في السياسات المحاسبية على نشاط البنك أو مركزه المالي.
26- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية والفترة السابقة	✓	✓	✓	أفصح البنك أن التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام لم تؤثر على المركز المالي أو النشاط.
27- الإفصاح عن تأثير كل تغيير في سياسة محاسبية على حدة إذا كان هناك تغيير في أكثر من سياسة.	✓	✓	✓	
الفقرة السادسة: الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية)				
28- الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته	✓	✓	✓	ذكر البنك في مقابلة مع مديره المالي بأنه ليم يتم خلال الفترات المالية السابقة تنفيذ عمليات غير روتينية أو لا تقع ضمن نشاط المصرف الرئيسي ² .
29- الإفصاح عن أثر التغيير في التقديرات المحاسبية غير المعتادة على صافي الدخل للفترة الحالية	✓	✓	✓	

² مقابلة مع مدير الدائرة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 2015/05/17.

	✓	✓	✓	30- الإفصاح عن أثر التغيير في التقديرات المحاسبية غير المعتادة على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية
--	---	---	---	--

يلاحظ من القائمة السابقة أن البنك الإسلامي الفلسطيني لم يقيم بإجراء تغييرات جوهرية على طريقة إعداد القوائم المالية أو على البيانات التي تم الإفصاح عنها حيث التزم في عام 2012 بتسعة وعشرون من أصل ثلاثون بندا من متطلبات الإفصاح الخاضعة للدراسة أي ما نسبته 96% من المتطلبات الواجب الإفصاح عنها ولم يلتزم بالإفصاح في السنة المذكورة عن مطلب واحد من تلك المتطلبات وهو الإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية، أما في عامي 2013 و2014 فقد التزم البنك بالإشارة إلى الإيضاحات أسفل جزء من القوائم المالية وليس جميعها

أما في عامي 2013 و2014 فقد حافظ البنك على نسبة الالتزام رغم تغير البند الذي لم يلتزم به حيث التزم بالإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية بينما لم يلتزم ببند آخر وهو بند الإفصاح عن الالتزامات المالية الملزمة غير المستحقة حتى تاريخ الميزانية وقد ذكر البنك أنه لا يوجد ارتباطات ملزمة غير منفذة في تاريخ قائمة المركز المالي للعامين 2013 و2014.³

³ مقابلة مع مدير الدائرة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 2015/05/17.

5.6.3 مقارنة بين المصرفين

جدول (5.3): قائمة مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) التي تم دراستها

للمصرفين:

البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي			اسم البنك	البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنة	
الفقرة الأولى: الالتزام بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1)							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		1- إعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		2- إعداد القوائم المالية بشكل مقارن مع الفترة السابقة
✓	✓	✓	✓	✓	✓		3- تقريب المبالغ في القوائم لأقرب وحدة نقدية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		4- تصميم وتبويب وعرض القوائم بشكل واضح ومفهوم
✓	✓	✓	✓	✓	✓		5- ترقيم صفحات القوائم والإيضاحات ترقيماً متسلسلاً
✓	✓	x	x	✓	✓		6- الإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية.
✓	✓	✓	✓	✓	✓		7- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف
✓	✓	✓	✓	✓	✓		8- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي
✓	✓	✓	✓	✓	✓		9- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة
الفقرة الثانية: الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		10- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في قطاع اقتصادي معين
✓	✓	✓	✓	✓	✓		11- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات لدى أحد العملاء بما في ذلك المصارف أو المؤسسات المالية

البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي			اسم البنك	البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنة	
✓	✓	✓	✓	✓	✓		12- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات في إحدى المناطق الجغرافية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		13- الإفصاح عن تركيز الاستثمارات خارج البلاد
✓	✓	✓	✓	✓	✓		14- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها
✓	✓	✓	✓	✓	✓		15- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		16- الإفصاح عن الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة كضمان لالتزامات المصرف
الفقرة الثالثة: الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		17- الإفصاح عن توزيع الموجودات وفقا لمدد استحقاقها من تاريخ الميزانية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		18- التمييز بين النقد والموجودات الأخرى عند الإفصاح عن مدد الاستحقاق
✓	✓	✓	✓	✓	✓		19- الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى وفقا لمدد استحقاقها
الفقرة الرابعة: الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		20- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد يكون لها تأثير هام على المركز المالي

البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي			اسم البنك	البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنة	
x	x	✓	x	x	x		21- الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي
✓	✓	✓	✓	✓	✓		22- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي
الفقرة الخامسة: الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		23- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته
✓	✓	✓	✓	✓	✓		24- الإفصاح عن أثر التغيير على صافي الدخل للفترة الحالية والفترة السابقة بغرض المقارنة
✓	✓	✓	✓	✓	✓		25- الإفصاح بأن القوائم المالية للفترات السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		26- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية والفترة السابقة
✓	✓	✓	✓	✓	✓		27- الإفصاح عن تأثير كل تغيير في سياسة محاسبية على حدة إذا كان هناك تغيير في أكثر من سياسة.
الفقرة السادسة: الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية)							
✓	✓	✓	✓	✓	✓		28- الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة ويشمل ذلك وصف التغيير ومبرراته

البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي			اسم البنك	البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنة	
✓	✓	✓	✓	✓	✓		29- الإفصاح عن أثر التغيير على صافي الدخل للفترة الحالية
✓	✓	✓	✓	✓	✓		30- الإفصاح عن أثر التغيير في التقديرات المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة الحالية

بعد إجراء المقارنة بين بيانات المصرفين محل الدراسة وتجميع البيانات في قائمة واحدة نستنتج النقاط التالية:

- 1- التزم المصرفان خلال السنوات الثلاث بمتطلبات المعيار محل الدراسة في اثنان وخمسون مشاهدة من المشاهدات الواردة في الفقرة الأولى من أصل أربعة وخمسون مطلباً أي ما يعادل نسبة 96.29% من إجمالي متطلبات الالتزام بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم (1) ولم يلتزما بمشاهدتان أي ما يعادل نسبة 3.7% وهذه النسبة تعتبر ممتازة مقارنة بالنتيجة التي توصلت لها أقرب الدراسات إلى هذه الدراسة من حيث الموضوع وهي دراسة (Ullah, Hafij, (A) 2013) حيث توصلت إلى أن نسبة التزام البنوك الإسلامية في بنجلاديش تعادل 78.57% وهذا يدل على صحة الفرضية الأولى للدراسة مع ملاحظة أن كلا المصرفان لم يقوما بإعداد قائمة صندوق القرض الحسن وقائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة وأن البنك الإسلامي الفلسطيني لم يقدّم قائمة التغييرات في الاستثمارات المقيدة.
- 2- التزم المصرفان خلال السنوات محل الدراسة في جميع المشاهدات الواردة في الفقرة الثانية من قائمة التحقق والبالغة 42 مشاهدة أي بنسبة 100% من متطلبات الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف وهذا يعني وجود التزام كامل من قبل المصرفين بهذه الفقرة مما يؤكد صدق الفرضية الثانية للدراسة.

- 3- التزم المصرفان خلال سنوات الدراسة الثلاث في جميع المشاهدات الواردة في الفقرة الثالثة من قائمة التحقق والبالغة ثمانية عشر مشاهدة أي بنسبة 100% من متطلبات الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها وهذا يدل على صحة الفرضية الثالثة للدراسة.
- 4- التزم المصرفان خلال سنوات الدراسة الثلاث بثلاثة عشر متطلباً من أصل ثمانية عشر من المتطلبات الواردة في الفقرة الرابعة من القائمة والخاصة بالإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي أي ما يعادل 72.22% من إجمالي المتطلبات، ولم يلتزموا بخمسة من تلك المتطلبات وبما يعادل 27.78% وبمقارنة هذه النسبة مع ما توصلت إليه دراسة (Hafij, Ullah (A)، 2013) حيث بلغت نسبة التزام البنوك الإسلامية في بنغلادش بهذه المتطلبات 55.68% يمكن اعتبار أن النسبة التي توصلت إليها الدراسة جيدة مما يدل على صدق الفرضية الرابعة لهذه الدراسة.
- 5- التزم المصرفان خلال سنوات الدراسة الثلاث بجميع المتطلبات الواردة في الفقرة الخامسة من القائمة والبالغة ثلاثون متطلباً الخاصة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية وهذا يعني وجود التزام كامل من قبل المصرفين بهذه المتطلبات مما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.
- 6- التزم المصرفان خلال سنوات الدراسة الثلاث في جميع المشاهدات الواردة في الفقرة السادسة من قائمة التحقق والبالغة ثمانية عشر مشاهدة أي بنسبة 100% من متطلبات الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية) وهذا يؤكد صحة الفرضية السادسة لهذه الدراسة.

5.6.4 متطلبات الإفصاح التي لم يقيم المصرفان بالالتزام بها:

تم حصر بنود المتطلبات التي لم يلتزم المصرفان بالإفصاح عنها وعددها اثنان وتم إجراء مقارنة لها بين المصرفان لمعرفة البنود المشتركة والبنود غير المشتركة بينهما كما يلي:

جدول (5.4) قائمة مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) التي لم يلتزم بها
المصرفان محل الدراسة

البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي			اسم البنك	البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنة	
✓	✓	x	x	✓	✓		الإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية.
x	x	✓	x	x	x		الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي

أهم ما يلاحظ في المقارنة السابقة ما يلي:

- 1- البندان الواردان في قائمة المقارنة مشتركان بين المصرفين وهذا يدل على أن المصرفين يقومان باتباع نفس الطرق ونفس درجة الإفصاح عند إعداد القوائم المالية، وقد أفاد البنك الإسلامي الفلسطيني بأن هناك نموذج موحد لإعداد البيانات المالية تم تعميمه من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة إلى أن المدقق الخارجي للمصرفي واحد وهو شركة ارنست ويونج⁴.
- 2- يقوم المصرفان بالإفصاح عن بعض البنود إذا كانت موجودة أو ذات قيمة فقط وإذا كانت ليست موجودة أو ليست ذات قيمة فلا يقوموا بالإشارة إليها، حيث يجب الإفصاح عنها إذا كانت موجودة أو الإشارة ضمن الملاحظات بأنها غير موجودة أو غير ذات قيمة مثل بند الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي حيث أفصح البنك الإسلامي الفلسطيني عن تفاصيل هذه الارتباطات في عام 2012 فقط ولم يتم بالإشارة إليها في باقي السنوات، بينما لم يتم الإفصاح عن الإفصاح في عام 2012 بالإشارة إليها في السنوات الثلاث.
- 3- لا يوجد تغييرات جوهرية في طريقة عرض البيانات المالية أو مستوى الإفصاح في كلا المصرفين.
- 4- التطور في إعداد وعرض البيانات المالية للمصرفين بطيء مقارنة بحجم التطور التكنولوجي الحاصل في السنوات السابقة.

⁴ مقابلة مع مدير الدائرة المالية في البنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 2015/05/17

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

النتائج	6.1
التوصيات	6.2
الدراسات المقترحة	6.3

في ضوء ما سبق ذكره في الفصول السابقة من وصف نظري أو تحليل عملي لمشكلة الدراسة فقد توصل الباحث إلى بعض النتائج الهامة وقدم توصياته في ضوء تلك النتائج كما يلي:

6.1 النتائج:

- 1- تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإحكام العامة للمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1).
- 2- تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.
- 3- تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها.
- 4- تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- 5- تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية وأثر هذه التغييرات على المركز المالي ونشاط البنك.
- 6- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن التغييرات في التقديرات غير المعتادة وغير الروتينية.
- 7- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالتمييز بين النقد والموجودات الأخرى عند الإفصاح عن مدد استحقاق الموجودات.
- 8- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد قائمة التغييرات في صندوق القرض الحسن.
- 9- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة وتكتفي بتحديد قيمة الزكاة المستحقة على كل سهم وتترك مهمة إخراج الزكاة للمساهمين.
- 10- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد قائمة التغييرات في الاستثمارات المقيدة.
- 11- تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن البنود المطلوبة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) إذا كانت موجودة وذات قيمة ولا تقوم بالإفصاح عنها أو الإشارة إليها إذا كانت غير موجودة أو غير ذات قيمة.

- 12- لا تلتزم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة حتى تاريخ قائمة المركز المالي.
- 13- لا تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بإجراء تغييرات في طريقة إعداد وعرض البيانات المالية أو زيادة مستوى الإفصاح فيها رغم التطور الكبير في حجم نشاطها.

6.2 التوصيات:

- 1- يوصي الباحث بضرورة التزام المصارف الإسلامية في فلسطين المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي المالي رقم (1) بما في ذلك قائمتي التغييرات في صندوق القرض الحسن والتغييرات في الاستثمارات المقيدة.
- 2- رغم أن معيار المحاسبة المالية رقم (1) قد جعل أمر الزكاة اختياريًا إلا أنه يفضل تغيير سياسة المصارف الإسلامية في فلسطين القائمة على ترك مهمة إخراج الزكاة للمساهمين وعدم إعداد قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة، تماشيًا مع الفلسفة التي تقوم عليها فكرة المصارف الإسلامية والقائمة على التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية حيث أن إخراج الزكاة يعتبر جزءًا من المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- 3- ضرورة التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن جميع المتطلبات المذكورة في المعيار المحاسبي المالي رقم (1) وفي حال عدم وجود أي بند من هذه المتطلبات أن يتم ذكر ذلك في الإيضاحات المرفقة.
- 4- ضرورة التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بالإفصاح عن جميع البنود التي تم الإفصاح عنها في السنوات السابقة وعدم إهمال أي منها لأن ذلك يعتبر تراجعًا في مستوى الإفصاح كإشارة إلى الإيضاحات أسفل كل قائمة من القوائم المالية.
- 5- نظرًا لتطور ونمو حجم النشاط في المصارف الإسلامية الفلسطينية بشكل كبير خلال السنوات السابقة فإنه يجب عليها أن تقوم بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية لزيادة ثقة المستثمرين في هذه المصارف.
- 6- ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالنماذج الملحقة بمعيار المحاسبة المالية رقم (1) عند إعداد قوائمه المالية وذلك لغرض التوحيد في الإعداد والعرض وتسهيل المقارنة بين المصارف المختلفة.

7- ضرورة قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقييم التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند قيامه بعملية التدقيق.

6.3 الدراسات المقترحة:

يقترح الباحث الدراسات التالية لإكمال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة:

- 1- مدى التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وأثر ذلك على ثقة العملاء فيها.
- 3- مدى التزام شركات التأمين التكافلي بمعايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 4- مدى التزام المدقق الخارجي بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأثر ذلك على جودة تقرير المراجع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- آدم، يوحنا عبد، ورزق، صالح عبد الله، 2000، المحاسبة المالية: اصول وخصوم وقوائم مالية، درا الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 2- آل شبيب، دريد، 2006، مبادئ الإدارة المالية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 3- آل علي، رضا، 2002، إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر، طبعة 1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان (الأردن).
- 1- بن تومي، بدره، 2013، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر).
- 2- الجاوي، طلال، وآخرون، 2009، أساسيات المعرفة المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 3- جربوع، يوسف، 2001، نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم المبادئ المعايير، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 4- جريونينج، هيني فان، 2006، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال حماد، البنك الدولي لإعادة الإعمار والتطوير، القاهرة (مصر).
- 5- الجعبري، مجدي أحمد، 2011، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن (الدنمارك).
- 6- حنان، رضوان حلوة، 2001، تطور الفكر المحاسبي : مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن).
- 7- حنان، رضوان حلوة، 2003، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان (الأردن).
- 8- حنان، رضوان حلوة، 2009، مدخل النظرية المحاسبية : الاطار الفكري - التطبيقات العملية، طبعة 2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان (الأردن).

- 9- خشارمة، حسين، 2003، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتاب للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 10- خلف، فليح، 2006، البنوك الإسلامية، ط 1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 11- خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، 2009، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن).
- 12- دليلة، دادة، 2013، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- 13- الدهراوي، كمال، وهلال، عبد الله، 1999، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر).
- 14- رجب، ماجد تحسين، 2008، مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين).
- 15- الرفاعي، غالب عوض، وآخرون، 2011، المحاسبة المتوسطة الاصول العلمية والعملية " الجزء الاول"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 16- زيد، عمر عبد الله، 1995، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 17- سمحان، حسين، ومبارك، موسى، 2011، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن).
- 18- شحاتة، حسين حسين، 2001، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة (مصر).
- 19- شلبي، ماجدة، 2002، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، القاهرة (مصر).
- 20- الشلتوني، فايز زهدي، 2005، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين).

- 21- الطميري، عز الدين محمود، 2011، درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) "عرض القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان (الأردن).
- 22- عاشور، زياد عثمان، 2008، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين).
- 23- عدون، ناصر دادي، وهواري، معراج، 2008، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المدرسة العليا للتجارة، محطة آغا (الجزائر).
- 24- عوض، محمد عوض، 2013، مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار الضبط المالي الخاص بالمرابحة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين).
- 25- العيسى، ياسين أحمد، 2012، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1.
- 26- الفداغ، فداغ، 2002، المحاسبة المتوسطة: النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 27- فضالة، أبو الفتوح علي، 1996، إدارة الأموال في مشروعات وشركات قطاع الاعمال، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر).
- 28- القاضي، حسين، 2007، ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 29- القاضي، حسين، ومأمون حمدان، 2008، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 30- كحالة، جبرائيل، ورضوان، حنان، 1998، محاسبة التكاليف المعيارية رقابة وإثبات، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 31- كيسو، دونالد، وويجانت، جيري، 1999، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، حجاج، أحمد(تعريب)، دار المريخ للنشر، الرياض (السعودية).

- 32- لايقة، رولا كاسر، 2007، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير جامعة تشرين (سوريا).
- 33- لطفي، أمين السيد أحمد، 2006، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر).
- 34- المجري، فاطمة علي مصباح، 2012، قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان (الأردن).
- 35- مطر، محمد، 2006، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن).
- 36- نشوان، اسكندر، 2004، تطوير إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية - دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية بدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة (مصر).
- 37- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (البحرين).
- 38- الوقاد، سامي، 2011، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- 39- وهيب، قحطان رحيم، 2006، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد (العراق).

ثانياً: التقارير ومواقع الإنترنت:

- 1- ألفا بيتا، موقع على الانترنت، تاريخ الاطلاع 2015/04/08م،
<http://alphabet.argaam.com/article/detail/89681>
- 2- البنك الإسلامي العربي، 2013، التقرير السنوي 2012، فلسطين.
- 3- البنك الإسلامي العربي، 2014، التقرير السنوي 2013، فلسطين.
- 4- البنك الإسلامي العربي، 2015، التقرير السنوي 2014، فلسطين.
- 5- البنك الإسلامي الفلسطيني، 2013، التقرير السنوي 2012، فلسطين.
- 6- البنك الإسلامي الفلسطيني، 2014، التقرير السنوي 2013، فلسطين.

- 7 البنك الإسلامي الفلسطيني، 2015، التقرير السنوي 2014، فلسطين.
- 8 بوابة القدس المفتوحة، موقع على الانترنت، تاريخ الاطلاع 2015/03/11م،
<http://www.stqou.com/vb/showthread.php?t=91974>
- 9 جريدة الاقتصادية، موقع على الانترنت، تاريخ الاطلاع 2015/04/08م،
http://www.aleqt.com/2006/09/24/article_6500.html
- 10 دار المشورة، موقع على الانترنت، تاريخ الاطلاع 2015/04/08م،
<http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=1862>
- 11 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال،
النسخة الإلكترونية، تاريخ الاطلاع 2015/04/07، <http://www.ifsb.org>
- 12 مدونة صالح محمد القراء، موقع على الانترنت، تاريخ الاطلاع 2015/04/20م،
<https://sarra.wordpress.com/bs1>

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- 1- Al-Abdullatif, Sultan Abdullah, 2007, **The application of the AAOIFI accounting standards by the Islamic banking sector in Saudi Arabia**, Durham University, Durham city, UK.
- 2- Belkaoui, Ahmed Riahi, 2004, **Accounting Theory**, 5th ed. Australia: Thomson learning, Inc.
- 3- Bodie , Zvi , Alex , Kane , Alan , Marcuse , 2001, **Investments**, 4th, ed., Irwin McGraw – Hill.
- 4- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., 2005, **Financial Management Theory and Practice**, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition.
- 5- Keegan, Mary, 2004, **Management of Risk "Principles and Concepts Hm Treasury**, The Orange Book, Working Papers.
- 6- Md. Hafij Ullah (A), 2013, **Compliance of AAOIFI Guidelines in General Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Islamic Banks in Bangladesh**, International Journal of Social Science Research, Vol. 1, Issue 2.
- 7- Md. Hafij Ullah (B), 2013, **Quality of Disclosure of Islamic Banks in Bangladesh: Evidence from a Survey**, Global Journal of Management and Business Research Accounting and Auditing, Vol. 13, Issue 4.
- 8- Mike, Harvey, and Keer, Fred, 1983, **Financial Accounting Theory And Standards**, 2nd ed., London: Prentice - Hall International Inc.

- 9- Sakib, Nazmus, 2015, **Conformity Level of AAOIFI Accounting Standards by Six Islamic Banks of Bangladesh**, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.3.
- 10- Sarea, Adel Mohammed, 2012, **The Level of Compliance with AAOIFI Accounting Standards: Evidence from Bahrain**, International Management Review Magazine, Vol. 8 No. 2.
- 11- Shatnawi, Zakariya S. & Al-bataineh, Ibrahim M., 2013, **Commitment Extent By Jordan Islamic Bank With AAOIFI'S Accounting And Auditing Standards**, Interdisciplinary journal of contemporary research in business, Vol. 5, No. 4.
- 12- Van Home, James and John Wachowicz, 1995, **Fundamentals of Financial Management**, 9th ed., Prentice Hall.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول المقابلات

الرقم	اسم الشخص	الوظيفة	مكان العمل	تاريخ المقابلة
1	أحمد شحادة ناجي	مدير الدائرة المالية	البنك الإسلامي الفلسطيني	2015/05/17
2	ميسرة حاتم سلامة	مدير الدائرة المالية	البنك الإسلامي العربي	2015/05/18

ملحق رقم (2)

القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي عن عام 2012

2011	2012	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الموجودات
47.034.984	81.084.050	3	نف وأرصدة لدى حملة نقد التأسيسية
17.257.883	35.521.363	4	أرصدة لدى بؤله ومؤسسات مصرفية
60.289.291	46.650.235	5	إحتذارات لدى بؤله إحتاذية
133.226.391	171.759.583	6	تدويلات إحتاذية مباشرة
6.465.655	6.922.311	7	موجودات مالية بقيمة المعدلة من خلال حقوق الملكية
7.454.537	-	8	موجودات مالية بلاكصة للمدفد
14.060.773	14.228.289	9	إحتذارات عقارية
7.789.896	7.222.117	10	ممتلكات ومعدات
6.509.150	10.510.811	11	موجودات أخرى
300.088.560	373.898.769		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتمل المطلقة وحقوق الملكية
			المطلوبات
222.640	16.155.707	12	ودائع بؤله ومؤسسات مصرفية
70.638.102	91.031.595	13	ودائع السكك
3.430.139	4.851.023	14	كفيلات ضمنية
2.057.979	2.448.887	15	مخصصات حقوقية
905.177	975.263	16	مخصصات التهرب
4.143.022	6.452.202	17	مطلوبات أخرى
81.397.059	121.914.677		مجموع المطلوبات
161.838.063	194.351.124	18	حقوق أصحاب حسابات الإستهتمل المطلقة
			حقوق الملكية
47.672.484	47.672.484	19	رأس المال المدفوع
2.184.395	2.249.246	20	إحتياطي إيداري
2.085.020	2.666.494	20	إحتياطي مخلفات مصرفية عملة
151.100	114.601	7	التخصم المرفوع في القيمة المعدلة
5.443.035	5.610.551	9	إحتياطي الإحتذارات المخوية
133.059	230.336	20	إحتياطي التكاليف المخوية
(815.655)	(910.744)		تسائر مخرومة
56.853.438	57.632.968		مساقي حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتمل المطلقة وحقوق الملكية
300.088.560	373.898.769		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
45.927.135	17.480.771		صاحب الإستهتمل المتخصص

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

2011	2012	إيضاح	
تولار ليريكي	تولار ليريكي		
			الإيرادات
9.652.019	11.518.400	21	إيرادات التمويل والإحتيازات
(801.695)	(446.034)	22	بفرض: عكس أصحاب حسابات الإحتياز المنطقة
8.850.324	11.072.366		حصة البنك من إيرادات التمويل والإحتيازات
			حصة البنك كمضروب من إيرادات حساب الإحتياز
432.351	151.087		المخصص
1.020.764	1.248.180	23	صافي إيرادات السوالات
842.537	1.510.461	24	أرباح عمالات أجنبية
1.964.651	-	6	استرداد كافي سويلات تقاعدية مشكوك في تحصيلها
252.481	377.489	26	إيرادات أخرى
13.363.108	14.359.583		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
5.175.517	5.240.458	27	تفكك الموظفين
3.635.889	5.935.627	28	مصروفات تشغيلية أخرى
1.534.193	1.311.681	29	إهلاكات وإطفاءات
-	141.311	6	منخصص كافي سويلات مشكوك في تحصيلها
1.165.048	490.000	5-8	خسائر كافي إحتيازات
447.786	198.030	25	خسائر موجودات مالية
27.000	-	15	منخصصات مخروعة
11.985.433	13.317.107		إجمالي المصروفات
1.377.675	1.042.476		أرباح قبل الضرائب
(490.617)	(393.963)	16	مصروفات الضرائب
887.058	648.513		ربح السنة
0.0188	0.0136	33	الحصة الأساسية والمنخفضة لهم من ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل / للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
887.058	648.513	ربح السنة
		يتولد من نقل الضمان الأخرى
(158.896)	(36.499)	التغير في القيمة المعادلة للموجودات المالية
1.113.668	167.516	أرباح تقييم إحتياطيات مخزنية
1.841.830	779.530	سافي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

51

التقرير السنوي 2012

الشركة العامة للإنشاءات

قائمة التغيرات في حقوق الملكية / السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

مباقي حقوق المالكين	الإجماليات					رأس مال المدون	رأس مال المدون	
	صافي التكاليف	حقوق المالكين	في حصة المالكين	إجماليات	مخاطر متروكة			
مباقي حقوق المالكين								
58,853,438	(815,856)	151,100	-	5,443,026	133,050	2,085,020	2,184,385	47,672,484
648,513	648,513	-	-	-	-	-	-	-
131,017	-	(38,486)	-	187,518	-	-	-	-
779,530	648,513	(38,486)	-	187,518	-	-	-	-
-	(743,802)	-	-	-	87,277	581,474	64,851	-
57,632,988	(910,744)	114,601	-	5,810,551	230,338	2,666,494	2,249,246	47,672,484
48,038,083	(2,083,388)	308,886	952,578	4,309,387	-	1,734,882	2,085,689	40,686,838
887,058	887,058	-	-	-	-	-	-	-
854,772	-	(158,886)	-	1,113,688	-	-	-	-
1,841,820	887,058	(158,886)	-	1,113,688	-	-	-	-
-	380,878	-	(952,578)	-	133,050	350,138	88,708	-
8,875,545	-	-	-	-	-	-	-	6,975,545
58,853,438	(815,856)	151,100	-	5,443,026	133,050	2,085,020	2,184,385	47,672,484

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

2011	2012	إجمالي
توازن ليرجي	توازن ليرجي	
		أنشطة التشغيل
1.377.675	1.042.476	إيرادات قبل الضرائب
		تعديلات:
417.000	430.000	مخصص كوميون خلية الخدمة
825.602	368.103	خسائر على موجودات مالية بقيمة الملائمة من خلال حقوق الملكية
1.534.193	1.311.681	إحتياطات وإقتابات
(1.964.651)	141.311	مخصص (الخسائر) على موجودات مشكوك في تحصيلها
30.105	5.609	خسائر إحتياطية ممتلكات ومعدات
1.185.048	490.000	خسائر على إحتياطات
3.193.072	3.798.180	
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
80.144	(14.189.144)	معدلات الإحتياطي الإئتماني الفضي
(53.274.300)	(38.674.513)	موجودات الخصومة بالقرض
(8.355.701)	1.421.543	إحتياطات على جوائز إحتياطية عنقود القرض عن علاقة التبر
1.752.221	(3.611.465)	موجودات أخرى
(1.504.664)	20.393.493	ودائع قسائم
834.948	1.420.884	مطلوبات أخرى
1.050.288	2.309.188	صافي التغير في المستثمر في أنشطة التشغيل قبل الضرائب
(58.225.301)	(27.131.834)	والخصومات والضرائب
-	(495.536)	ضرائب مدفوعة
(335.467)	(48.092)	مخصص كوميون خلية الخدمة مدفوع
(885.889)	-	زكاة مدفوعة
(57.226.687)	(27.675.462)	صافي التغير في المستثمر في أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
-	(881.258)	شراء موجودات مالية بقيمة الملائمة من خلال حقوق الملكية
(981.708)	8.864.537	بيع (شراء) موجودات مالية بالكتلة المتداولة
(1.602.801)	(851.725)	شراء ممتلكات ومعدات
(88.148)	(335.981)	شراء موجودات غير مضمونة
136.648	19.630	بيع ممتلكات ومعدات
(2.524.109)	5.135.223	صافي التغير من (المستثمر في) أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
8.875.545	-	إيرادات في رأس المال
4.747.787	32.513.081	حسابات الإحتياطي المتداولة
11.723.312	32.513.081	صافي التغير من أنشطة التمويل
(48.027.494)	8.872.822	إيرادات (خسائر) في النقد وما في حقه
142.793.913	84.768.429	النقد وما في حقه في بداية السنة
84.793.429	104.739.251	32 النقد وما في حقه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حساب الإستثمار المخصص / للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

**قائمة التغيرات في حساب الإستثمار المخصص
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012**

2011	2012	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
ودائع إستثمارية	ودائع إستثمارية	حسابات الإستثمار المخصص - عملاء
15.295.802	17.480.771	إستثمارات لدى بنوك إستراتيجية
15.295.802	17.480.771	
		حسابات الإستثمار المخصص - بنوك
27.631.333	-	إستثمارات لدى بنوك إستراتيجية
3.000.000	-	إستثمارات محلية
45.927.135	17.480.771	مجموع حساب الإستثمار المخصص
		إجمالي الدخل المحقق خلال السنة
649.845	313.145	حصصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الإستثمار المخصص
(432.351)	(151.087)	صافي نقل أسعاب الإستثمار المخصص خلال السنة
217.494	162.058	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

54 | التقرير السنوي 2012 | البنك الإسلامي العراقي

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات / للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

2011	2012	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات
480.000	-	الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة
185.889	-	المحول من المكاسب غير الشرعية
665.889	-	مجوع مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات
		استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات
(665.889)	-	المحول إلى حساب صندوق لجنة زكاة بكة
-	-	رصيد صندوق الزكاة والصدقات غير الموزع في نهاية السنة
		- تمايلي الحركة على المكاسب غير الشرعية:

2011	2012	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		مصادر المكاسب غير الشرعية
245.579	-	رصيد بداية السنة
137.196	128.248	فوائد بنكية
247.208	86.244	عوائد ضرائب التملك المدفوعة
629.983	214.492	مجوع مصادر المكاسب غير الشرعية
		أوجه الصرف
444.094	214.492	صرفات
185.889	-	محول إلى صندوق الزكاة والصدقات
629.983	214.492	مجوع أوجه الصرف
-	-	رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

55

التقرير السنوي 2012

البنك الإسلامي الأردني

ملحق رقم (3)

القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي عن عام 2013

قائمة المركز المالي

31 كانون الأول 2013

1 كانون الثاني 2012	2012	2013	إيضاح	
دولار أمريكي معدلة (إيضاح 44)	دولار أمريكي معدلة (إيضاح 44)	دولار أمريكي		
47.034.984	81.084.050	88.609.149	3	الموجودات
17.257.883	35.521.363	59.860.159	4	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
60.289.291	46.650.235	80.479.423	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
133.226.391	171.759.593	191.325.328	6	إستثمارات لدى بنوك إسلامية
6.465.655	6.922.311	7.223.123	7	تمويلات ائتمانية مباشرة
7.454.537	-	-		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
14.060.773	14.228.289	15.066.941	8	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
7.789.896	7.222.117	6.470.776	9	إستثمارات عقارية
1.816.355	1.988.014	2.079.414	10	ممتلكات ومعدات
6.010.148	9.840.150	18.700.388	11	موجودات ضريبية مؤجلة
301.405.913	375.216.122	469.814.701		موجودات أخرى
				مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار
				المطلقة وحقوق الملكية
				المطلوبات
222.640	16.155.707	43.629.188	12	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
80.767.010	91.031.595	110.592.681	13	ودائع العملاء
3.430.139	4.851.023	7.279.284	14	تأمينات نقدية
2.057.979	2.448.887	2.708.259	15	مخصصات متنوعة
905.177	975.263	2.484.744	16	مخصصات الضرائب
1.690.062	1.742.076	1.861.475	17	مطلوبات ضريبية مؤجلة
4.143.022	6.452.202	5.182.651	18	مطلوبات أخرى
93.216.029	123.656.753	173.738.282		مجموع المطلوبات
151.709.155	194.351.124	233.754.655	19	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
				حقوق الملكية
47.672.484	47.672.484	48.719.588	20	رأس المال المدفوع
2.316.130	2.380.981	2.731.027	21	إحتياطي إجباري
2.085.020	2.666.494	3.937.351	21	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
197.730	295.007	820.076	21	إحتياطي التقلبات الدورية
3.752.973	3.868.475	4.133.615	8	إحتياطي الإستثمارات العقارية
151.100	114.601	415.413	7	التغير المتراكم في القيمة العادلة
305.292	210.203	1.564.694		أرباح مدورة
56.480.729	57.208.245	62.321.764		صافي حقوق الملكية
301.405.913	375.216.122	469.814.701		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات
				الإستثمار المطلقة وحقوق الملكية
				حساب الإستثمار المخصص
45.927.135	17.480.771	20.616.025		

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

2012	2013	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الإيرادات
11.518.400	13.022.566	22	إيرادات التمويل والإستثمارات
(446.034)	(701.164)	23	ينزل: عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
11.072.366	12.321.402		حصة البنك من إيرادات التمويل والإستثمارات
151.087	161.085		حصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الإستثمار المخصص
1.248.180	1.547.900	24	صافي إيرادات العمولات
1.510.461	2.179.736	25	أرباح عملات أجنبية
(198.030)	234.975	26	أرباح (خسائر) موجودات مالية
377.489	345.720	27	إيرادات أخرى
14.161.553	16.790.818		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
5.240.458	5.928.197	28	نفقات الموظفين
5.935.627	4.409.980	29	مصاريف تشغيلية أخرى
1.311.681	1.181.147	30	إستهلاكات وإطفاءات
141.311	299.031	6	مخصص تدني تمويلات أثمانية مشكوك في تحصيلها
490.000	-		خسائر تدني إستثمارات
-	10.000	31	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
13.119.077	11.828.355		إجمالي المصروفات
1.042.476	4.962.463		الربح قبل الضرائب
(393.963)	(1.462.000)	16	مصروف الضرائب
648.513	3.500.463		ربح السنة
0.014	0.073	35	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2012	
معدلة (إيضاح 44)	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
648.513	3.500.463
(36.499)	300.812
167.516	384.539
(52.014)	(119.399)
79.003	565.952
727.516	4.066.415

ربح السنة

بنود الدخل الشامل الأخرى:

يتود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية
أرباح تقييم إستثمارات عقارية
ضرائب مؤجلة

إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى

إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

التغير	الرياضيات						
	أرباح محورة (خسائر متراكمة)	المتراكم في القيمة العادلة	إستثمارات عقارية	تقنيات دورية	مخاطر مصرفية عامة	رأس المال المحفوع	
صافي حقوق الملكية دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
57,208,245	210,203	114,601	3,868,475	295,007	2,666,494	2,380,981	47,672,484
3,500,463	3,500,463	-	-	-	-	-	-
565,952	-	300,812	265,140	-	-	-	-
4,066,415	3,500,463	300,812	265,140	-	-	-	-
-	(2,145,972)	-	-	525,069	1,270,857	350,046	-
1,047,104	-	-	-	-	-	-	1,047,104
62,321,764	1,564,694	415,413	4,133,615	820,076	3,937,351	2,731,027	48,719,588
56,853,438	(815,655)	151,100	5,443,035	133,059	2,085,020	2,184,395	47,672,484
(372,709)	1,120,947	-	(1,690,062)	64,671	-	131,735	-
56,480,729	305,292	151,100	3,752,973	197,730	2,085,020	2,316,130	47,672,484
648,513	648,513	-	-	-	-	-	-
79,003	-	(36,499)	115,502	-	-	-	-
727,516	648,513	(36,499)	115,502	-	-	-	-
-	(743,602)	-	-	97,277	581,474	64,851	-
57,208,245	210,203	114,601	3,868,475	295,007	2,666,494	2,380,981	47,672,484

تشكل الريضيات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

31 كانون الأول 2012

الرميد في بداية السنة قبل التعديل

تعديلات (الضاح 44)

الرميد في بداية السنة بعد التعديل

ربح السنة

يلود الدخل الشامل الاجري المعدلة

إجمالي الدخل الشامل للسنة

المحول إلى الريضيات

الرميد في نهاية السنة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

2012	2013	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1.042.476	4.962.463	أنشطة التشغيل
		الربح قبل الضرائب
439.000	512.019	تعديلات:
		مخصصات متنوعة
		خسائر تدني موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
368.103	-	حقوق الملكية
1.311.681	1.181.147	إستهلاكات وإطفاءات
141.311	299.031	مخصص تدني تمويلات ائتمانية مشكوك في تحصيلها
5.609	542	خسائر إستبعاد ممتلكات ومعدات
490.000	-	خسائر تدني إستثمارات
<u>3.798.180</u>	<u>6.955.202</u>	
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
(14.189.144)	(11.770.026)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
(38.674.513)	(19.864.766)	تمويلات ائتمانية مباشرة
		إستثمارات لدى بنوك إسلامية تستحق لفترة تزيد عن
1.421.543	(2.228.863)	ثلاثة اشهر
(3.611.465)	(8.960.372)	موجودات أخرى
20.393.493	19.561.086	ودائع العملاء
1.420.884	2.428.261	تأمينات نقدية
<u>2.309.188</u>	<u>(1.269.551)</u>	مطلوبات أخرى
		صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل
(27.131.834)	(15.149.029)	الضرائب والمخصصات
(495.536)	(43.919)	ضرائب مدفوعة
(48.092)	(252.647)	مخصصات متنوعة مدفوعة
<u>(27.675.462)</u>	<u>(15.445.595)</u>	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة الإستثمار
		شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق
(861.258)	-	الملكية
6.964.537	-	بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	(454.113)	شراء إستثمارات عقارية
(651.725)	(316.517)	شراء ممتلكات ومعدات
(335.961)	(15.865)	شراء موجودات غير ملموسة
19.630	2.168	بيع ممتلكات ومعدات
<u>5.135.223</u>	<u>(784.327)</u>	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الإستثمار
		أنشطة التمويل
-	1.047.104	الزيادة في رأس المال
32.513.061	39.403.531	الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة
<u>32.513.061</u>	<u>40.450.635</u>	صافي النقد من أنشطة التمويل
9.972.822	24.220.713	الزيادة في النقد وما في حكمه
94.766.429	104.739.251	النقد وما في حكمه في بداية السنة
<u>104.739.251</u>	<u>128.959.964</u>	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

34

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حساب الإستثمار المخصص

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

2012	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع إستثمارية	ودائع إستثمارية
17.480.771	20.616.025
17.480.771	20.616.025
313.145	394.398
(151.087)	(161.085)
162.058	233.313

حسابات الإستثمار المخصص - عملاء
إستثمارات لدى بنوك إسلامية
مجموع حساب الإستثمار المخصص

إجمالي الدخل المتحقق خلال السنة
حصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الإستثمار المخصص
صافي دخل أصحاب الإستثمار المخصص خلال السنة

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة مصادر واستخدامات المكاسب غير الشرعية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

2012	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
128.248	187.089
86.244	107.233
214.492	294.322
214.492	294.322
214.492	294.322
-	-

مصادر المكاسب غير الشرعية

فوائد بنكية

عوائد تمويلات ائتمانية مباشرة

مجموع مصادر المكاسب غير الشرعية

أوجه الصرف

تبرعات

مجموع أوجه الصرف

رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات من 1 - 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

ملحق رقم (4)

القوائم المالية للبنك الإسلامي العربي عن عام 2014

قائمة المركز المالي

31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
88.609.149	72.000.147	3	الموجودات
133.537.789	187.736.698	4	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
6.801.793	9.151.261	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
191.325.328	247.125.470	6	إستثمارات لدى بنوك إسلامية
7.223.123	7.367.258	7	تمويلات ائتمانية مباشرة
15.066.941	15.333.943	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
6.470.776	7.122.567	9	إستثمارات عقارية
2.079.414	1.897.360	10	ممتلكات ومعدات
17.153.183	14.173.360	11	موجودات ضريبية مؤجلة
468.267.496	561.908.064		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
			وحقوق الملكية
			المطلوبات
43.629.188	57.782.596	12	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
110.592.681	134.342.107	13	حسابات العملاء الجارية
7.279.284	11.004.508	14	تأمينات نقدية
2.708.259	2.767.446	15	مخصصات متنوعة
937.539	290.108	16	مخصصات الضرائب
1.861.475	1.900.767	17	مطلوبات ضريبية مؤجلة
5.182.651	5.613.878	18	مطلوبات أخرى
172.191.077	213.701.410		مجموع المطلوبات
233.754.655	280.476.885	19	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
48.719.588	50.000.000	20	رأس المال المدفوع
2.731.027	3.144.011	21	إحتياطي إيجاري
3.937.351	3.796.060	21	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
820.076	1.439.553	21	إحتياطي التقلبات الدورية
4.133.615	4.220.867	8	إحتياطي الإستثمارات العقارية
415.413	325.910	7	التغير المتراكم في القيمة العادلة
1.564.694	4.803.368		أرباح مدورة
62.321.764	67.729.769		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار
			المطلقة وحقوق الملكية
468.267.496	561.908.064		حساب الإستثمار المخصص
20.616.025	9.418.517		

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الإيرادات
13.022.566	15.515.590	22	إيرادات التمويل والإستثمارات
(701.164)	(816.313)	23	ينزل: عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
12.321.402	14.699.277		حصة البنك من إيرادات التمويل والإستثمارات
161.085	105.402		حصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الإستثمار المخصص
1.547.900	1.781.070	24	صافي إيرادات العمولات
2.179.736	1.889.964	25	أرباح عملات أجنبية
234.975	157.641	26	أرباح موجودات مالية
(299.031)	11.944	6	إسترداد (مخصص) تدني تمويلات أثمانية مشكوك في تحصيلها
-	905.736	5	إسترداد مخصص تدني إستثمارات
345.720	419.273	27	إيرادات أخرى
16.491.787	19.970.307		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
5.928.197	6.591.436	28	نفقات الموظفين
4.409.980	6.439.387	29	مصاريف تشغيلية أخرى
1.181.147	1.210.854	30	إستهلاكات وإطفاءات
10.000	-	31	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
11.529.324	14.241.677		إجمالي المصروفات
4.962.463	5.728.630		الربح قبل الضرائب
(1.462.000)	(1.598.786)	16	مصروف الضرائب
3.500.463	4.129.844		ربح السنة
0.070	0.083	35	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2013	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
3.500.463	4.129.844
300.812	(89.503)
384.539	126.544
(119.399)	(39.292)
565.952	(2.251)
4.066.415	4.127.593

ربح السنة

بنود الدخل الشامل الأخرى:

بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:

التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية

أرباح تقييم إستثمارات عقارية

ضرائب مؤجلة

إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى

إجمالي الدخل الشامل للسنة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
4.962.463	5.728.630	
512.019	392.000	
1.181.147	1.210.854	
299.031	(11.944)	
542	19.787	
<u>6.955.202</u>	<u>7.339.327</u>	
(11.770.026)	13.254.636	
(19.864.766)	(55.788.198)	
(5.026.573)	(6.938.692)	
2.797.710	(3.831.954)	
(8.463.652)	3.396.843	
19.561.086	23.749.426	
2.428.261	3.725.224	
<u>(1.269.552)</u>	<u>431.227</u>	
(14.652.310)	(14.662.161)	
(540.639)	(2.064.163)	
<u>(252.647)</u>	<u>(332.813)</u>	
<u>(15.445.596)</u>	<u>(17.059.137)</u>	
-	(233.638)	
(454.113)	(140.458)	
(316.517)	(1.753.211)	
(15.865)	(587.100)	
2.168	40.859	
<u>(784.327)</u>	<u>(2.673.548)</u>	
1.047.104	1.280.412	
<u>39.403.531</u>	<u>46.722.230</u>	
40.450.635	48.002.642	
24.220.712	28.269.957	
104.739.251	128.959.963	
<u>128.959.963</u>	<u>157.229.920</u>	

أنشطة التشغيل

الربح قبل الضرائب
تعديلات:
مخصصات متنوعة
إستهلاكات وإطفاءات
(إسترداد) مخصص تدني تمويلات ائتمانية مشكوك في تحصيلها
خسائر إستبعاد ممتلكات ومعدات

التغير في الموجودات والمطلوبات:

متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
تمويلات ائتمانية مباشرة
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر
إستثمارات لدى بنوك إسلامية تستحق لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر
موجودات أخرى
حسابات العملاء الجارية
تأمينات نقدية
مطلوبات أخرى

صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل الضرائب

والمخصصات

ضرائب مدفوعة

مخصصات متنوعة مدفوعة

صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل

أنشطة الإستثمار

شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
شراء إستثمارات عقارية
شراء ممتلكات ومعدات
شراء موجودات غير ملموسة
بيع ممتلكات ومعدات

صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار

أنشطة التمويل

الزيادة في رأس المال

الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة

صافي النقد من أنشطة التمويل

الزيادة في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في بداية السنة

النقد وما في حكمه في نهاية السنة

34

قائمة التغيرات في حساب الإستثمار المخصص

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع إستثمارية	ودائع إستثمارية
20.616.025	9.418.517
20.616.025	9.418.517
394.398	334.203
(161.085)	(105.402)
233.313	228.801

حسابات الإستثمار المخصص - عملاء
إستثمارات لدى بنوك إسلامية
مجموع حساب الإستثمار المخصص

إجمالي الدخل المتحقق خلال السنة
حصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الإستثمار المخصص
صافي دخل أصحاب الإستثمار المخصص خلال السنة

قائمة مصادر واستخدامات المكاسب غير الشرعية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
187.089	113.503
107.233	93.216
294.322	206.719
294.322	206.719
294.322	206.719
-	-

مصادر المكاسب غير الشرعية
فوائد بنكية
عوائد تمويلات ائتمانية مباشرة
مجموع مصادر المكاسب غير الشرعية

أوجه الصرف
تبرعات
مجموع أوجه الصرف
رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة

ملحق رقم (5)

القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني عن عام 2012

٢٠١١	٢٠١٢	ايضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
١٤٥,٦٣٤,٠٨٧	١٥٤,٥٦٢,٩٤٠	٣	الموجودات
٣٠,٧٦٥,١٦٥	٣٣,٠٩٥,٥٦٨	٤	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
١٨٧,٣٨٩,٧١٢	٢٠٩,٤٦٨,٤٥٤	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٦٧٥,١٩٢	٢,٤٩٩,٤٢٤	٦	تمويلات مباشرة
١,١٣٠,٠٠٠	١,١٣٠,٠٠٠	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢,٣٣٦,٩٣٣	٢,٤٣٦,٩٣٣	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣,٩٤٧,٤٩٨	٨,٤٩٦,٧٦٨	٩	استثمارات عقارية
٣٢٠,٧٧١	٦٠٩,٥٤٢	١٠	ممتلكات ومعدات
١٨,٤٧٦,٥٣٦	١٠,٨٤٩,٦٥٠	١١	موجودات غير ملموسة
٣٩٢,٦٧٥,٨٩٤	٤٢٣,١٠٩,٢٧٩		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			وحقوق الملكية
			المطلوبات
٢٧,٤٥٣,٢٩٠	١٦,٨٢١,٥٦٨	١٢	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٣,٣٠٤,٨٤٢	٩٢,٦٩٧,٧٥١	١٣	ودائع العملاء
٩,٢١٠,٠٥٨	٩,١٦٨,٠٨٤	١٤	تأمينات نقدية
٢,٤٧٨,٢٨٠	٢,٩٨٩,٦٠١	١٥	مخصصات متنوعة
٢,٨١٤,٨٧٢	٤,١٧١,٣٤٤	١٦	مخصصات الضرائب
٦,٥١٢,١٦٢	٥,٤٧٤,٢٩٧	١٧	مطلوبات أخرى
١٣١,٧٧٣,٥٠٤	١٣١,٣٢٢,٦٤٥		مجموع المطلوبات
٢٠٨,٨٢١,٨٨٦	٢٣٣,٨٨٠,١٤٢	١٨	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
٤٦,٠٢١,٦٦٥	٤٧,١٧٢,٢٠٧	١٩	رأس المال المدفوع
٩٣٣,٣٧٤	١,٥١٥,٩٧٣	٢٠	احتياطي إيجاري
٢,٩٤٢,٦٥٧	٣,٢٠٧,٤٨٥	٢٠	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
٨٤٤,٢٩٠	١,٧١٨,١٨٨	٢٠	احتياطي التقلبات الدورية
١,٣٣٨,٥١٨	٤,٢٩٢,٦٣٩		الأرباح المنورة
٥٢,٠٨٠,٥٠٤	٥٧,٩٠٦,٤٩٢		صافي حقوق الملكية
٣٩٢,٦٧٥,٨٩٤	٤٢٣,١٠٩,٢٧٩		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
١٥,٦٨٠,٨٢٩	١٦,٦٤٥,٥٩٩	٢١	الإيرادات
(١,٦٩٩,٤٦٥)	(١,٨٦١,٥٥٤)	٢٢	إيرادات التمويل والاستثمارات ينزل: عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
١٣,٩٨١,٣٦٤	١٤,٧٨٤,٠٤٥	٢٣	حصلة البنك من إيرادات التمويل والاستثمارات صافي إيرادات العمولات
٢,٣٢٣,٧٦٢	٢,٤٧٩,٦٨١		أرباح عملات أجنبية
١,٤٤٨,٦٥٣	٩٧٦,٢١٩	٢٤	خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٦٢٥,٩٤٣)	(١٤٠,٦٥٤)	٥	استرداد مخصص تندي تمويلات مشكوك في تحصيلها
١,٤٦١,٩٠٦	٩٨٤,٦٢٣	٢٥	إيرادات أخرى
١٩٧,٨٩٩	٤٥٦,٢٦٨		إجمالي الإيرادات
١٨,٧٨٧,٦٤١	١٩,٥٤٠,١٨٢		المصروفات
(٧,٠١٢,٦٠٣)	(٧,١٠٧,٥١٣)	٢٦	نفقات الموظفين
(٣,٢٤٦,٣٩٠)	(٣,٨٨٠,١٢٦)	٢٧	مصاريف تشغيلية أخرى
(٦٦٨,٠٠٥)	(٧٢٩,٦٥٩)	٢٨	استهلاكات وإطفاءات
(١,٦٨٧,٦٧٢)	(٦٠٧,٢٤٢)	٥	مخصص تندي تمويلات مشكوك في تحصيلها خسائر تندي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
(٨٧٠,٠٠٠)	-	٧	
(٢٧٩,١٥٤)	(٣٣,١٨٢)	١٥	مخصص قضايا
(١٣,٧٦٣,٨٢٤)	(١٢,٣٥٧,٧٢٢)		إجمالي المصروفات
٥,٠٢٣,٨١٧	٧,١٨٢,٤٦٠		الربح قبل الضرائب
(٩٨٩,٦٧٠)	(١,٣٥٦,٤٧٢)	١٦	مصروف الضرائب
٤,٠٣٤,١٤٧	٥,٨٢٥,٩٨٨		ربح السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
٤,٠٣٤,١٤٧	٥,٨٢٥,٩٨٨		الدخل الشامل للسنة
٠,٠٨٦	٠,١٢٤	٣٢	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

بيانات الإفصاح

قيمة التغيرات في حقوق الملكية

لمدة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

مجموع حقوق الملكية	الامتيازات				رأس المال الممنوع
	الأرباح المحوزة	التغيرات القومية	مخاطر مصروفة عامة	إيجاري	
31 كانون الأول 2012	1,338,018	822,790	2,922,207	933,372	47,011,110
31 كانون الأول 2011	5,820,908	-	-	-	-
تغيرات	(1,381,330)	822,790	2,922,207	933,372	47,011,110
31 كانون الأول 2010	-	(1,150,021)	-	-	-
31 كانون الأول 2009	5,910,492	1,378,178	2,207,425	1,010,578	27,182,307
مجموع حقوق الملكية	الأرباح المحوزة	التغيرات القومية	مخاطر مصروفة عامة	إيجاري	رأس المال الممنوع
31 كانون الأول 2012	1,338,018	822,790	2,922,207	933,372	47,011,110
31 كانون الأول 2011	5,820,908	-	-	-	-
31 كانون الأول 2010	(1,381,330)	822,790	2,922,207	933,372	47,011,110
31 كانون الأول 2009	-	(1,150,021)	-	-	-
31 كانون الأول 2008	5,910,492	1,378,178	2,207,425	1,010,578	27,182,307

31 كانون الأول 2012
قرصنة في بداية السنة
العمل الكامل للسنة
التغيرات في الامتيازات
توزيعات اسم (صناديق 19)
قرصنة في نهاية السنة

31 كانون الأول 2011
قرصنة في بداية السنة
العمل الكامل للسنة
التغيرات في الامتيازات
قرصنة في نهاية السنة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	أنشطة التشغيل
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
٥,٠٢٣,٨١٧	٧,١٨٢,٤٦٠		الربح قبل الضرائب
			تعديلات:
٦٢٥,٩٤٣	١٤٠,٦٥٤		خسائر موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٨٧,٠٠٠	-		خسائر كسبي موجودات مالية من خلال حقوق الملكية
١,١٩٥,٨٧٥	٦٦٣,٠٠٤		مخصصات متوقعة
٦٦٨,٠٠٥	٧٢٩,٦٥٩		استهلاكات وإطفاءات
٢٢٥,٧٦٦	٣٧٧,٣٨١		مخصص كسبي تمويلات مشكوك في تحصيلها
(٤٧,٢٩٠)	١٠,١١٣		خسائر (أرباح) بيع مستلزمات ومعدات
٨,٥٦٢,١١٦	٩,١٠٣,٢٧١		
(٥٠٧,٩٠٢)	(١,٢١٠,٠٨٢)		التغير في الموجودات والمطلوبات
١٣,١٠٧,٨٩٠	١٩,٠٥٩,١٩٣		الإحتياطي الإلزامي النقدي
١٢٣,٦٠٠	-		إستثمارات لدى سلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
(١٦,٥٥٣,٥٤٥)	(٢٢,٤١٦,١٢٣)		مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية
(٦,٧٧٥,٦٢٢)	٧,٦٢٦,٨٨٦		تمويلات مباشرة
٢,١٨٧,١٧٨	٩,٣٩٢,٩٠٩		موجودات أخرى
١,٦٩٦,٢٦٢	(٤١,٩٧٤)		ودائع العملاء
(٧٤٣,٣١٠)	(١,٠٣٧,٨٦٥)		تأمينات نقدية
١,٠٩٦,٦٦٧	٢٠,٤٧٦,٢١٥		مطلوبات أخرى
(٦٧٦,٢٠٥)	(١٥١,٦٨٣)		صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل المخصصات والضرائب
(٢٣,٠٠٠)	-		مخصصات متوقعة مدفوعة
١٩٠,٤٦٢	٢٠,٣٢٤,٥٣٢		ضرائب مدفوعة
			صافي النقد من أنشطة التشغيل
			أنشطة الإستثمار
-	(١٠٠,٠٠٠)		إستثمارات عقارية
(٩٧٢,٣٣٦)	(٥,٢٢٤,٤٣٥)		شراء مستلزمات ومعدات
(١١٩,١٥٦)	(٣٨٤,٢٤٦)		شراء موجودات غير ملموسة
٦٦,٢٢٥	٣٠,٨٦٨		بيع مستلزمات ومعدات
٦٢,٥٠٠	٣٥,١١٤		توزيعات نقدية مقبوضة
(٩٦٢,٧٦٧)	(٥,٦٤٢,٦٩٩)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار
			أنشطة التمويل
٩,٧٩٦,٦٥٦	٢٥,٠٥٨,٢٥٦		حسابات الإستثمار المطلقة
٩,٧٩٦,٦٥٦	٢٥,٠٥٨,٢٥٦		صافي النقد من أنشطة التمويل
٩,٠٢٤,٣٥١	٣٩,٧٤٠,٠٨٩		الزيادة في النقد وما في حكمه
٣٦,٥٨٦,٨٣١	٤٥,٦١١,١٨٢		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٤٥,٦١١,١٨٢	٨٥,٣٥١,٢٧١	٣١	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

البنك الإسلامي الفلسطيني

قائمة مصادر واستخدامات حساب المكاسب غير الشرعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		المكاسب غير الشرعية في بداية السنة
		رصيد بداية السنة
١٢,٦٣٤	١٠,٨٠٣	القائض في النقد
١٧,٦٢٤	٦,٤٠٣	عوائد تمويلات التمانية مباشرة
-	٣,٧٤٢	المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة
٣٠,٢٥٨	٢٠,٩٤٨	
		أوجه الصرف:
		تبرعات
١٩,٤٥٥	٢٠,٢١٢	مجموع أوجه الصرف
١٩,٤٥٥	٢٠,٢١٢	رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة (إيضاح ١٧)
١٠,٨٠٣	٧٣٦	

ملحق رقم (6)

القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني عن عام 2013

البنك الإسلامي الفلسطيني

قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول ٢٠١٣

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
١٥٤,٥٦٢,٩٤٠	١١٠,٥٦٤,٨٢٦	٣	الموجودات
٣٣,٠٩٥,٥٦٨	٨٥,٢٠٣,٥٨٩	٤	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
٢٠٩,٤٢٨,٤٥٤	٢٦٨,٨٠١,٧٨٤	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٤٩٩,٤٢٤	١,٠٢٤,٠١١	٦	تمويلات مباشرة
١,١٣٠,٠٠٠	٣,١٥٧,١٣٧	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	٣,٠٦٢,٧٨١	٩	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٢,٤٣٦,٩٣٣	١,١٠٤,٤٩٤	١٠	إستثمار في شركات حليفة
٨,٤٩٦,٧٦٨	٩,٨٣٨,٠١٣	١١	إستثمارات عقارية
٦٠٩,٥٤٢	٨٧٦,٠٤٧	١٢	ممتلكات ومعدات
١٠,٨٤٩,٦٥٠	١٣,٦١٩,١٤٨	١٣	موجودات غير ملموسة
٤٢٣,١٠٩,٢٧٩	٥٠٢,٢٥١,٨٣٠		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
			وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٦,٨٢١,٥٦٨	٢١,٤٤٨,٠٠٠	١٤	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٩٢,٦٩٧,٧٥١	١١٠,٨٢٤,٦٧٠	١٥	ودائع العملاء
٩,١٦٨,٠٨٤	٩,٧٦٨,٦٠٠	١٦	تأمينات نقدية
٢,٩٨٩,٦٠١	٣,٤٦٢,٤١٤	١٧	مخصصات متتوعة
٤,١٧١,٣٤٤	٦,٦٠٦,١٢٣	١٨	مخصصات الضرائب
٥,٤٧٤,٢٩٧	٨,٢٢٧,٣٨٥	١٩	مطلوبات أخرى
١٣١,٣٢٢,٦٤٥	١٦٠,٣٣٧,١٩٢		مجموع المطلوبات
٢٣٣,٨٨٠,١٤٢	٢٧٨,٤٥٠,٩٨٧	٢٠	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
٤٧,١٧٢,٢٠٧	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المنفوع
١,٥١٥,٩٧٣	٢,١٦٨,٦٥٩	٢٢	إحتياطي إجباري
٣,٢٠٧,٤٨٥	٥,٤٧٩,٠٨٢	٢٣	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
١,٧١٨,١٨٨	٢,٦٩٧,٢١٧	٢٣	إحتياطي التقلبات الدورية
-	٢٠٩,٦٠٢	٧	التغير المتراكم في القيمة العادلة
٤,٢٩٢,٦٣٩	٢,٩٠٩,٠٩١		الأرباح المدورة
٥٧,٩٠٦,٤٩٢	٦٣,٤٦٣,٦٥١		صافي حقوق الملكية
٤٢٣,١٠٩,٢٧٩	٥٠٢,٢٥١,٨٣٠		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
			وحقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٤ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١٦,٦٤٥,٥٩٩	٢٠,٨٤٤,٩٠٧	٢٤
(١,٨٦١,٥٥٤)	(٢,٤٧٤,٤٥٢)	٢٥
١٤,٧٨٤,٠٤٥	١٨,٣٧٠,٤٥٥	
٢,٤٧٩,٦٨١	٢,٧٨٧,٥٠٤	٢٦
٩٧٦,٢١٩	١,٦٣٤,٠٠٥	
-	١٠٤,٨٠٩	٩
-	٨٧,٥٠٠	٨
(١٧٥,٧٦٨)	(١٨٧,٩١٣)	
٩٨٤,٦٢٣	٥٧٨,٠٧١	٥
٤٩١,٣٨٢	٣٩٣,٤٧٤	٢٧
١٩,٥٤٠,١٨٢	٢٣,٧٦٧,٩٠٥	
		الإيرادات
		إيرادات التمويل والإستثمارات
		ينزل: عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
		حصة البنك من إيرادات التمويل والإستثمارات
		صافي إيرادات العمولات
		أرباح عملات أجنبية
		حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
		إيرادات موجودات مالية بالكلفة المطفأة
		خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		استرداد مخصص تندي تمويلات مشكوك في تحصيلها
		إيرادات أخرى
		إجمالي الإيرادات
		المصروفات
		نفقات الموظفين
		مصاريف تشغيلية أخرى
		استهلاكات واطفاءات
		مخصص تندي تمويلات مشكوك في تحصيلها
		مخصص قضايا
		إجمالي المصروفات
		الربح قبل الضرائب
		١٨
		مصروف الضرائب
		ربح السنة
		٣٤
		الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

البنك الإسلامي الفلسطيني

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

٢٠١٢	٢٠١٣
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٥,٨٢٥,٩٨٨	٦,٥٢٦,٨٦٢
-	٢٠٩,٦٠٢
-	٢٠٩,٦٠٢
٥,٨٢٥,٩٨٨	٦,٧٣٦,٤٦٤

ربح السنة

بنود الدخل الشامل الأخرى:

بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:

التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية

إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى

إجمالي الدخل الشامل للسنة

البنك الإسلامي الفلسطيني

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

		الإحتياطيات						رأس المال المدفوع	
		التغير المتراكم في القيمة العادلة	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	إجباري	رأس المال المدفوع			
مجموع حقوق الملكية	الأرباح المدورة	الأرباح المدورة	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	إجباري	رأس المال المدفوع			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
٥٧,٩٠٦,٤٩٢	٤,٢٩٢,٦٣٩	-	٣,٢٠٧,٤٨٥	١,٧١٨,١٨٨	١,٥١٥,٩٧٣	٤٧,١٧٢,٢٠٧	٣١ كانون الأول ٢٠١٣		
٦,٥٢٦,٨٦٢	٦,٥٢٦,٨٦٢	-	-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة		
٢٠٩,٦٠٢	-	٢٠٩,٦٠٢	-	-	-	-	ربح السنة		
٦,٧٣٦,٤٦٤	٦,٥٢٦,٨٦٢	٢٠٩,٦٠٢	-	-	-	-	بنود التخلل الشامل الأخرى		
-	(٢,٩٠٢,٣١٤)	-	٢,٢٧١,٥٩٧	٩٧٩,٠٢٩	٦٥٢,٢٨٦	-	إجمالي التخلل الشامل للسنة		
(١,١٧٩,٢٠٥)	(١,١٧٩,٢٠٥)	-	-	-	-	-	المحول إلى الإحتياطيات		
-	(٢,٨٢٧,٧٩٣)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية (إيضاح ٢٢)		
٦٣,٤٦٣,٦٥١	٢,٩٠٩,٠٩١	٢٠٩,٦٠٢	٥,٤٧٩,٠٨٢	٢,٦٩٧,٢١٧	٢,١٦٨,٢٥٩	٢,٨٢٧,٧٩٣	توزيعات أسهم (إيضاح ٢٢)		
						٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة		
		الإحتياطيات							
		التغير المتراكم في القيمة العادلة	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	إجباري	رأس المال المدفوع			
مجموع حقوق الملكية	الأرباح المدورة	الأرباح المدورة	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	إجباري	رأس المال المدفوع			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
٥٢,٠٨٠,٥٠٤	١,٣٣٨,٥١٨	-	٢,٩٤٢,٦٥٧	٨٤٤,٢٩٠	٩٣٣,٣٧٤	٤٦,٠٢١,٦٦٥	٣١ كانون الأول ٢٠١٢		
٥,٨٢٥,٩٨٨	٥,٨٢٥,٩٨٨	-	-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة		
-	(١,٧٢١,٣٢٥)	-	٢٦٤,٨٢٨	٨٧٣,٨٩٨	٥٨٢,٥٩٩	-	ربح السنة		
-	(١,١٥٠,٥٤٤)	-	-	-	-	-	المحول إلى الإحتياطيات		
٥٧,٩٠٦,٤٩٢	٤,٢٩٢,٦٣٩	-	٣,٢٠٧,٤٨٥	١,٧١٨,١٨٨	١,٥١٥,٩٧٣	٤٧,١٧٢,٢٠٧	الرصيد في نهاية السنة		

تشكل الإصاحات المرفقة من ١ إلى ٤٤ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	أنشطة التشغيل
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
٧,١٨٢,٤٦٠	٨,٩٦١,٦٤١		الربح قبل الضرائب
			تعديلات:
١٤٠,٦٥٤	١٨٧,٩١٣		خسائر تقييم موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٦٦٣,٠٠٤	٥٦٨,٢٦٧		مخصصات متنوعة
٧٢٩,٦٥٩	١,١٢٦,٦٢٧		استهلاكات وإطفاءات
-	(١٠٤,٨٠٩)		حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الخليفة
(٣٧٧,٣٨١)	(٢٦٢,٣٥٧)		مخصص تكفي تمويلات مشترك في حصصها
-	٤٢,٠٣١		خسائر بيع استثمارات عقارية
-	(٨٧,٥٠٠)		إيرادات موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١٠,١١٣	٦,٤٨٩		خسائر بيع ممتلكات ومعدات
٨,٣٤٨,٥٠٩	١٠,٤٣٨,٣٠٢		
(١,٢١٠,٠٨٢)	(٥,٨٣٥,٧٥٠)		التغير في الموجودات والمطلوبات
١٩,٠٥٩,١٩٣	٤٥,٠٧٤,٥٠٣		الإحتياطي الإلزامي النقدي
-	(٣٣,٩٢٥,٢٤٦)		إستثمارات لدى سلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
(٢١,٦٦١,٣٦١)	(٥٩,١١٠,٩٧٣)		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
٧,٦٦٦,٨٨٦	(٢,٦٨١,٩٩٨)		تمويلات مباشرة
٩,٣٩٢,٩٠٩	١٨,١٢٦,٩١٩		موجودات أخرى
(٤١,٩٧٤)	٦٠٠,٥١٦		ودائع العملاء
(١,٠٣٧,٨٦٥)	٢,٦١٣,٥٦٨		تأمينات نقدية
٢٠,٤٧٦,٢١٥	(٢٤,٧٠٠,١٥٩)		مطلوبات أخرى
(١٥١,٦٨٣)	(٩٥,٤٥٤)		صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل المخصصات والضرائب
٢٠,٣٢٤,٥٣٢	(٢٤,٧٩٥,٦١٣)		مخصصات متنوعة مدفوعة
			صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل
			أنشطة الإستثمار
(١٠٠,٠٠٠)	١,٢٩٠,٤٠٨		إستثمارات عقارية
-	(١,٥٨٠,٩٠٧)		إستثمار في شركات خليفة
(٥,٢٢٤,٤٣٥)	(٢,٢٨٨,١٣٨)		شراء ممتلكات ومعدات
(٣٨٤,٢٤٦)	(٤٥٠,٢٤٨)		شراء موجودات غير ملموسة
٣٠,٨٦٨	(٢,٤٨٠)		بيع ممتلكات ومعدات
-	(٥,٠٠٠,٠٠٠)		موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	(١,٩٤٤,٦٠٠)		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٥,١١٤	٦٢,٥٠٠		توزيعات نقدية مقبوضة
(٥,٦٤٢,٦٩٩)	(٩,٩١٣,٤٦٥)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار
			أنشطة التمويل
-	(١,٠٦٤,٧٨٥)		أرباح نقدية موزعة
٢٥,٠٥٨,٢٥٦	٤٤,٥٧٠,٨٤٥		حسابات الإستثمار المطلقة
٢٥,٠٥٨,٢٥٦	٤٣,٥٠٦,٠٦٠		صافي النقد من أنشطة التمويل
٣٩,٧٤٠,٠٨٩	٨,٧٩٦,٩٨٢		الزيادة في النقد وما في حكمه
٤٥,٦١١,١٨٢	٨٥,٣٥١,٢٧١		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٨٥,٣٥١,٢٧١	٩٤,١٤٨,٢٥٣	٣٣	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

٢٠١٢	٢٠١٣	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		المكاسب غير الشرعية في بداية السنة
		رصيد بداية السنة
١٠,٨٠٣	٧٣٦	الفائض في النقد
٦,٤٠٣	١٧,١٦٣	عوائد تمويلك التمانية مباشرة
٣,٧٤٢	٢,٩٦٥	المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة
٢٠,٩٤٨	٢٠,٨٦٤	
		أوجه الصرف:
		تبرعات
٢٠,٢١٢	٦,٦٥١	مجموع أوجه الصرف
٢٠,٢١٢	٦,٦٥١	رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة (إيضاح ١٩)
٧٣٦	١٤,٢١٣	

ملحق رقم (7)

القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني عن عام 2014

قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١١٠,٥٦٤,٨٢٦	١٠٩,١٩٢,٧٨٣	٣
٨٥,٢٠٣,٥٨٩	٩١,٩٠٦,٦٩٨	٤
٢٦٨,٨٠١,٧٨٤	٣٥٢,٩٦١,٢١٥	٥
١,٠٢٤,٠١١	١,٠٣٣,٥٧٠	٦
٣,١٥٧,١٣٧	١,٨٤٩,٠٨٣	٧
٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٣٣,٧٦٦	٨
٣,٠٦٢,٧٨١	٢,٨٦٢,٣٧٠	٩
١,١٠٤,٤٩٤	٧٩٥,٧٩٤	١٠
١٠,٧١٨,٩٩٧	١٤,٤٠٠,١٤٣	١١
٨٧٦,٠٤٧	٧٥٢,٤٤٦	١٢
١٢,٧٣٨,١٦٤	١٥,٣٧٢,٠٤٥	١٣
<u>٥٠٢,٢٥١,٨٣٠</u>	<u>٥٩٥,٢٥٩,٩١٣</u>	

الموجودات

٣	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
٤	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥	تمويلات مباشرة
٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٨	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٩	إستثمار في شركات حليقة
١٠	إستثمارات عقارية
١١	ممتلكات ومعدات
١٢	موجودات غير ملموسة
١٣	موجودات أخرى
	مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحقوق الملكية

٢١,٤٤٨,٠٠٠	٥٥,١٩٣,٣١٨	١٤
١١١,٢٤١,٨٧٤	١٣٤,٤٣٧,٩٨٨	١٥
٩,٧٦٨,٦٠٠	١١,٨٣٣,٥٠٣	١٦
٣,٤٦٢,٤١٤	٤,١٨٦,٢٢٨	١٧
٦,٦٠٦,١٢٣	٦,١٩٥,١٨٠	١٨
٥,٧١٠,١٨١	٦,٢١٩,٠٢٤	١٩
<u>١٥٨,٢٣٧,١٩٢</u>	<u>٢١٨,٠٦٥,٢٤١</u>	
<u>٢٨٠,٥٥٠,٩٨٧</u>	<u>٣٠٩,٦٥٥,٠٠٠</u>	٢٠
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١
٢,١٦٨,٦٥٩	٢,٩٢٢,٤٢٠	٢٣
٥,٤٧٩,٠٨٢	٥,٥٢٤,١٩٦	٢٣
٢,٦٩٧,٢١٧	٣,٨٢٧,٨٥٨	٢٣
٢٠٩,٦٠٢	(٢٥١,٩٨٤)	٧
٢,٩٠٩,٠٩١	٥,٥١٧,١٨٢	
<u>٦٣,٤٦٣,٦٥١</u>	<u>٦٧,٥٣٩,٦٧٢</u>	
<u>٥٠٢,٢٥١,٨٣٠</u>	<u>٥٩٥,٢٥٩,٩١٣</u>	

المطلوبات

١٤	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١٥	ودائع العملاء
١٦	تأمينات نقدية
١٧	مخصصات متنوعة
١٨	مخصصات الضرائب
١٩	مطلوبات أخرى
	مجموع المطلوبات
٢٠	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
	حقوق الملكية
	رأس المال المدفوع
٢٣	إحتياطي إجباري
٢٣	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
٢٣	إحتياطي التقلبات الدورية
٧	التغير المتراكم في القيمة العادلة
	الأرباح المدورة
	مجموع حقوق الملكية
	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
	وحقوق الملكية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
٢٠,٨٤٤,٩٠٧	٢٤,٠٣٧,٧٦١	٢٤	الإيرادات
(٢,٤٧٤,٤٥٢)	(٢,٤٠١,٩٢٤)	٢٥	إيرادات التمويل والإستثمارات ينزل: عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
١٨,٣٧٠,٤٥٥	٢١,٦٣٥,٨٣٧		حصة البنك من إيرادات التمويل والإستثمارات
٢,٧٨٧,٥٠٤	٣,٣٥١,٠٦٧	٢٦	صافي إيرادات العمولات
١,٦٣٤,٠٠٥	١,٨٤٢,٠٨٧		أرباح عملات أجنبية
١٠٤,٨٠٩	١٣٧,٩٩١	٩	حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
٨٧,٥٠٠	٣١٢,٤٣١	٨	إيرادات موجودات مالية بالكلفة المطفأة أرباح (خسائر) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(١٨٧,٩١٣)	٩,٥٥٩		
٢٦٠,٧٠٦	٤٣٥,٧٢١	٢٧	أرباح موجودات مالية
٥٧٨,٠٧١	٦٤٨,٤٦٨	٥	استرداد مخصص تقني تمويلات مشكوك في تحصيلها
١٢٢,٧٦٨	٣٩٩,٠١١	٢٨	إيرادات أخرى
٢٣,٧٦٧,٩٠٥	٢٨,٧٧٢,١٧٢		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
(٨,٢٣٦,٥٤٧)	(١٠,٠٣٤,١٩٣)	٢٩	نفقات الموظفين
(٥,٠٩١,٨٥٣)	(٧,٣٧٨,٠٧٦)	٣٠	مصاريف تشغيلية أخرى
(١,١٢٦,٦٢٧)	(١,٢٧١,٧٦٩)	٣١	استهلاكات وإطفاءات
-	(٢٢٢,٠٠٠)	١٠	خسائر تقني إستثمارات عقارية
(٣١٥,٧١٤)	(٣٩٩,٣٧٩)	٥	مخصص تقني تمويلات مشكوك في تحصيلها
(٣٥,٥٢٣)	(٣٠,٠٩١)	١٧	مخصص قضائياً
(١٤,٨٠٦,٢٦٤)	(١٩,٣٤٥,٥٠٨)		إجمالي المصروفات
٨,٩٦١,٦٤١	٩,٤٢٦,٦٦٤		الربح قبل الضرائب
(٢,٤٣٤,٧٧٩)	(١,٨٨٩,٠٥٧)	١٨	مصروف الضرائب
٦,٥٢٦,٨٦٢	٧,٥٣٧,٦٠٧		ربح السنة
٠,١٣١	٠,١٥٠	٣٥	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٦,٥٢٦,٨٦٢	٧,٥٣٧,٦٠٧	ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى:
	(٣٢٩,٩٣٨)	أرباح محققة في قائمة الدخل
		بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية
٨٢,٥٣٧	١٣٨,٠٩١	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة
١٢٧,٠٦٥	(٢٦٩,٧٣٩)	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
٢٠٩,٦٠٢	(٤٦١,٥٨٦)	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٦,٧٣٦,٤٦٤	٧,٠٧٦,٠٢١	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

		الإحتياطيات					رأس المال	
		مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	التغير في القيمة للمشارك	الأرباح المدرة	مخاطر مصرفية عامة	إيجاري	المبلغ
مجموع حقوق الملكية	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٦٣,٤٢٦,٦٥١	٧,٩٠٩,٠٩١	٢,٩٠٦,٠٢	٢,٩٠٦,٠٢	٢,٦٩٧,٢١٧	٥,٤٧٩,٠٨٢	٢,١٦٨,٦٥٩	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	٧,٥٣٧,٦١٧	٧,٥٣٧,٦١٧	-	(٤٦١,٥٨٦)	-	-	-	-
	(٤٦١,٥٨٦)	-	-	(٤٦١,٥٨٦)	-	-	-	-
	٧,٠٧٦,٠٣١	٧,٥٣٧,٦١٧	-	(٤٦١,٥٨٦)	-	-	-	-
	-	(١,٩٢٩,٥١٦)	-	١,٩٢٩,٥١٦	-	٤٥,١١٤	٧٥٢,٧٦١	-
	(٣,٠٠٠,٠٠٠)	(٣,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-
	٦٧,٥٣٩,٦٣٢	٥,٥١٧,١٨٢	(٣٥١,٩٨٤)	٣,٨٢٧,٨٥٨	٣,٨٢٧,٨٥٨	٥,٥٢٤,١٩٦	٢,٩٢٢,٤٢٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠

		الإحتياطيات					رأس المال	
		مخاطر مصرفية عامة	التقلبات التوربية	التغير في القيمة للمشارك	الأرباح المدرة	مخاطر مصرفية عامة	إيجاري	المبلغ
مجموع حقوق الملكية	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٥٧,٩٠٦,٤٩٢	٤,٢٩٢,٦٣٩	-	-	١,٧١٨,١٨٨	٣,٢٠٧,٤٨٥	١,٥١٥,٩٧٣	٤٧,١٧٢,٢٠٧
	٦,٥٢٦,٨١٢	٦,٥٢٦,٨١٢	-	-	-	-	-	-
	٢,٠٩,٦٠٢	-	٢,٠٩,٦٠٢	-	-	-	-	-
	٦,٧٣٦,٤٤٤	٦,٥٢٦,٨١٢	٢,٠٩,٦٠٢	-	-	-	-	-
	-	(٣,٩٠٣,٣١٢)	-	٩٧٩,٠٢٩	٢,٢٧١,٥٩٧	-	٦,٥٢,٦٨٦	-
	(١,١٧٩,٣٠٥)	(١,١٧٩,٣٠٥)	-	-	-	-	-	-
	-	(٢,٨٢٧,٧٩٣)	-	-	-	-	-	-
	٦٣,٤٢٦,٦٥١	٢,٩٠٩,٠٩١	٢,٩٠٦,٠٢	٢,٦٩٧,٢١٧	٢,٦٩٧,٢١٧	٥,٤٧٩,٠٨٢	٢,١٦٨,٦٥٩	٥٠,٠٠٠,٠٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٨,٩٦١,٦٤١	٩,٤٢٦,٦٦٤	أنشطة التشغيل
		الربح قبل الضرائب
		تعديلات:
١٨٧,٩١٣	(٩,٥٥٩)	(أرباح) خسائر تقييم موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٥٦٨,٢٦٧	٨٦٦,٠٩٩	مخصصات متنوعة
١,١٢٦,٦٢٧	١,٢٧١,٧٦٩	استهلاكات وإطفاءات
(١٠٤,٨٠٩)	(١٣٧,٩٩١)	حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
(٢٦٢,٣٥٧)	(٢٤٩,٠٨٩)	استرداد مخصص تندي تمويلات مشكور في تحصيلها
٤٢,٠٣١	١٠,٧٠٠	خسائر بيع إستثمارات عقارية
-	٢٣٢,٠٠٠	خسائر تندي إستثمارات عقارية
-	(٤٣٥,٧٢١)	أرباح موجودات مالية من خلال حقوق الملكية
٦,٤٨٩	٢٨,٥٢٧	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
١٠,٥٢٥,٨٠٢	١١,٠٠٣,٣٩٩	
(٥,٨٣٥,٧٥٠)	(٣,٣٢٠,٨٤٢)	التغير في الموجودات والمطلوبات
٤٥,٠٧٤,٥٠٣	١٧,٤٤٠,١٢٩	الإحتياطي الإلزامي النقدي
(٣٣,٩٣٥,٢٤٦)	٨,٨٨٨,٢٤٧	إستثمارات لدى سلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة تزيد عن ٣ أشهر
(٥٩,١١٠,٩٧٣)	(٨٢,٧٨٠,٣٤٢)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ٣ أشهر
(٢,٧٦٩,٤٩٨)	(٢,٦٣٣,٨٨١)	تمويلات مباشرة
١٨,١٢٦,٩١٩	٢٣,١٩٦,١١٤	موجودات أخرى
٦٠٠,٥١٦	٢,٠٦٤,٩٠٣	ودائع العملاء
٢,٦١٣,٥٦٨	٢,٥٨٥,٤٤٤	تأمينات نقدية
(٢٤,٧٠٠,١٥٩)	(٢٥,٩٣٦,٤٩٩)	مطلوبات أخرى
(٩٥,٤٥٤)	(٢,٤٤٢,٢٨٥)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل المخصصات والضرائب
(٢٤,٧٩٥,٦١٣)	(٢٨,٣٧٨,٧٠٤)	مخصصات متنوعة مدفوعة
		صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة الإستثمار
١,٢٩٠,٤٠٨	٦٦,٠٠٠	إستثمارات عقارية
(١,٥٨٠,٩٠٧)	(٥٨,٦٦٦)	إستثمار في شركات حليفة
(٢,٢٨٨,١٣٨)	(٤,٧٧٥,٨٢١)	شراء ممتلكات ومعدات
(٤٥٠,٢٤٨)	(١١١,١١٣)	شراء موجودات غير ملموسة
(٢,٤٨٠)	٢٩,٠٩٣	بيع ممتلكات ومعدات
(٥,٠٠٠,٠٠٠)	٨٦٦,٢٣٤	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(١,٩٤٤,٦٠٠)	(١,٩٥٨,٣٩٢)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	٢,٢٧٤,٥٢٧	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٦٢,٥٠٠	٢٣٣,٠٦٢	توزيعات نقدية مقبوضة
(٩,٩١٣,٤٦٥)	(٣,٤٣٥,٠١٦)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار
(١,٠٦٤,٧٨٥)	(٢,٦٩٧,٠١١)	أنشطة التمويل
٤٤,٥٧٠,٨٤٥	٢٩,١٠٤,٠١٣	أرباح نقدية موزعة
٤٣,٥٠٦,٠٦٠	٢٦,٤٠٧,٠٠٢	حسابات الإستثمار المطلقة
٨,٧٩٦,٩٨٢	(٥,٤٠٦,٧١٨)	صافي النقد من أنشطة التمويل
٨٥,٣٥١,٢٧١	٩٤,١٤٨,٢٥٣	(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
٩٤,١٤٨,٢٥٣	٨٨,٧٤١,٥٣٥	النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة مصادر واستخدامات حساب المكاسب غير الشرعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		المكاسب غير الشرعية في بداية السنة
٧٣٦	١٤,٢١٣	رصيد بداية السنة
١٧,١٦٣	١١,٩٨٨	الفائض في النقد
٢,٩٦٥	٢,٤٧٠	عوائد تمويلات ائتمانية مباشرة
٢٠,٨٦٤	٢٨,٦٧١	المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة
		أوجه الصرف:
٦,٦٥١	٢٦,٦٠٨	تبرعات
٦,٦٥١	٢٦,٦٠٨	مجموع أوجه الصرف
١٤,٢١٣	٢,٠٦٣	رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة (إيضاح ١٩)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه القوائم المالية